المحاضرة الخامسة القضية الفلسطينية ١٩٤٨-١٩٧٣.

جهود الكونت برنادوت والهدنة ...

الهدنة (لجنة)

بدأ مجلس الأمن الدولي في أواسط شباط ١٩٤٨ عقد جلسات متواصلة للنظر في تنفيذ قرار تقسيم فلسطين الذي اتخذته الجمعية العامة في ١٩٤٨/١١/٢٩.

وقد رأى المجلس صعوبة تنفيذ القرار لأن ذلك يتطلب ارسال قوات دولية إلى فلسطين. وفي هذه الأثناء أعلن مندوبا الولايات المتحدة وكندا في مجلس الأمن رغبة بلديهما في اعدة النظر في قرار التقسيم، ثم طرحت الولايات المتحدة مشروعا يقضي باعادة القضية إلى الأمم المتحدة وضع فلسطين تحت الوصاية بينما يتوصل العرب واليهود إلى اتفاق. وتضمن المشروع قرارا بالهدنة يدعو الطرفين إلى وقف جميع أعمال العنف والتخريب والتعاون مع الدولة المنتدبة لصيانة الأمن والمرافق العامة والأماكن المقدسة.

الا أن العرب واليهود رفضوا مشروع الوصاية. فقد علق العرب موافقتهم على الهدنة بحل الهاغاناه وتجريد اليهود من السلاح، واشترط اليهود للموافقة السماح لهم بتنفيذ مشاريعهم لـ "اقامة الدولة اليهودية."

ولذلك قرر مجلس الأمن في ١٩٤٨/٤/٢٣ اعادة القضية إلى الجمعية العامة وقبول اقتراح الهدنة ودعوة العرب واليهود إلى التقيد بها وتشكيل لجنة من قناصل أمريكا وبلجيكا وفرنسا في القدس للاشراف على تنفيذها.

الا أن قرار الهدنة ظل حبرا على ورق. فقد أرسلت اللجنة القنصلية إلى مجلس الأمن في ١٩٤٨/٤/٢٨ تقول انها عجزت عن أن تفعل شيئا، وأن الجيوش العربية "ستغزو فلسطين قريبا". كما أرسلت اللجنة برقية إلى الملك عبد الله تناشده فيها وقف تقدم قواته إلى فلسطين.

في هذه الأثناء جرى تعيين هارولد اينانس للاشراف على تنفيذ قرار الهدنة في القدس. ولكنه اقترح تعيين وسيط مفوض من هيئة الأمم المتحدة تشمل مهمته كل فلسطين ويختاره ممثلو الدول الخمس الكبرى للعمل على تنفيذ قرار الهدنة بالتعاون مع اللجنة القنصلية.

وقد أنهى اعلان الصهيونيين اقامة دولتهم في ١٤ أيار وما تلا ذلك من أحداث مهمة هذه اللجنة.

مشروع الكونت برنادوت

شعرت الدول الأعضاء في الأمم المتحدة أن قرار تقسيم فلسطين* الصادر عن الجمعية العامة في ١٩٤٧/١١/٢٩ لم يتضمن حلاً مقبولاً للنزاع العربي – الصهيوني بل زاد من حدة الصدامات بين الجانبين المتنازعين، ومع اقتراب نهاية الانتداب البريطاني واعتزام الحركة الصهيونية إقامة دولتها في فلسطين ازداد توتر الأوضاع فيها، وخاصة بعدما تصاعدت الصدامات بين العصابات الصهيونية المسلحة والشعب الفلسطيني الذي هب للدفاع عن عروبة بلاده. كل ذلك دعا الجمعية العامة إلى أن تنعقد في ثاني دورة استثنائية لها، وأن تتخذ عدداً من القرارات منها القرار رقم ١٨٦ الصادر بتاريخ ١٩٤٨/٥/١٤ وهو يقضي، فيما يقضي، بالآتي:

"نفوض (الجمعية العامة) وسيطاً تابعاً للأمم المتحدة في فلسطين تختاره لجنة من الجمعية العامة مؤلفة من ممثلي الصين وفرنسا واتحاد الجمهوريات السوفيتية الاشتراكية والمملكة المتحدة والولايات المتحدة، ويمارس المهام التالية: استعمال مساعيه الحميدة لدى السلطات المحلية والطائفية في فلسطين في سبيل إيجاد تسوية سلمية للوضع المستقبل في فلسطين".

وطلبت الجمعية العامة من الوسيط المقترح أن يرفع تقارير شهرية عن تقدم مهمته، أو كلما رأى ذلك ضرورياً، إلى مجلس الأمن والأمين العام لرفعها إلى أعضاء الأمم المتحدة.

وبناء على توصية إجماعية من اللجنة التي عينتها الأمم المتحدة اختير الكونت فولك برنادوت من السويد في ١٩٤٨/٥/٢٠ ليكون الوسيط الدولي المطلوب. وهو، أي برنادوت (١٨٩٥ – ١٩٤٨)، ضابط سويدي كان يترأس آنذاك لجنة الصليب الأحمر في بلاده. وقد استطاع أن يحقق الهدنة الأولى في فلسطين في ١٩٤٨/٦/١١. ثم بدأ ينفذ المهمة التي أوكلتها إليه الأمم المتحدة.

تمكن برنادوت بعد مساع لدى الجانبين العربي – والإسرائيلي من الدعوة إلى مفاوضات رودس التي جرت في نهاية عام ١٩٤٨.

وبعد اتصالات مكثفة بالجانبين توصل إلى مجموعة من المقترحات حول مستقبل الوضع في فلسطين، وقد قدمها في ١٩٤٨/٦/٢٧، وجاءت فيها النقاط التالية:

١) ينشأ في فلسطين بحدودها التي كانت قائمة أيام الانتداب البريطاني الأصلي عام ١٩٢٢ (وفيها شرق الأردن) اتخاذ من عضوين أحدهما عربي والآخر يهودي، وذلك بعد موافقة الطرفين اللتين بعضهما الآخر.

٢) تجري مفاوضات يساهم فيها الوسيط لتخطيط الحدود بين العضوين على أساس ما يعرضه هذا الوسيط من مقترحات. وحين يتم الاتفاق على النقط الرئيسة تتولى لجنة خاصة تخطيط الحدود نهائياً.

٣) يعمل الاتحاد على تدعيم المصالح الاقتصادية المشتركة وإدارة المنشآت المشتركة وصيانتها بما في ذلك الضرائب والجمارك، وكذا الإشراف على المشروعات الإنشائية، وتنسيق السياسة الخارجية والدفاعية.

٤) يكون للاتحاد مجلس مركزي وغير ذلك من الهيئات اللازمة لتصريف شؤونه حسبما يتفق على ذلك عضوا الاتحاد.

٥) لكل عضو في الاتحاد الإشراف على شؤونه الخاصة بما فيها السياسة الخارجية وفقاً لشروط الاتفاقية العامة للاتحاد.

٦) تكون الهجرة إلى أراضي كل عضو محدودة بطاقة ذلك العضو على استيعاب المهاجرين. ولأي عضو بعد عامين من إنشاء الاتحاد الحق في أن يطلب إلى مجلس الاتحاد إعادة النظر في سياسة الهجرة التي يسير عليها العضو الآخر، ووضع نظام يتمشى والمصالح المشتركة للاتحاد، وفي إحالة المشكلة، إذا لزم الأمر، إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع للأمم المتحدة. ويجب أن يكون قرار هذا المجلس مستنداً إلى مبدأ الطاقة الاستيعابية وملزما للعضو الذي تسبب في المشكلة.

٧) كل عضو مسؤول عن حماية الحقوق المدنية وحقوق الأقليات، على أن تضمن الأمم المتحدة هذه الحقوق.

٨) تقع على عاتق كل عضو مسؤولية حماية الأماكن المقدسة والأبنية والمراكز الدينية، وضمان الحقوق القائمة في هذا الصدد.

٩) لسكان فلسطين إذا غادورها بسبب الظروف المترتبة على النزاع القائم الحق في العودة إلى بلادهم دون قيد، واسترجاع ممتلكاتهم.

وقد أتبع برنادوت مقترحاته السابقة بملحق تضمن الآتي:

"بالإشارة إلى الفقرة الثانية من المقترحات يبدو أنه من الأوفق عرض مقترحات تكون أساساً لتخطيط الحدود بين العضوين:

١) ضم منطقة النقب بأكملها أو جزء منها إلى الأراضي العربية.

٢) ضم منطقة الجليل الغربي بأكملها أو جزء منها إلى الأراضي اليهودية.

٣) إعادة النظر في وضع مدينة يافا.

٤) ضم مدينة القدس إلى الأراضي العربية، ومنح الطائفة اليهودية فيها استقلالاً ذاتياً لإدارة شؤونها، واتخاذ التدابير اللازمة لحماية الأماكن المقدسة.

٥) إنشاء ميناء حر في حيفا، على أن تشمل منطقة الميناء الحر مصانع تكرير البترول ونهاية خط الأنابيب.

٦) إنشاء ميناء جوي حر في مطار اللد".

واقترح برنادوت اتحاد شرقي الأردن وفلسطين آخذاً بعين الاعتبار الوضع الجغرافي للقطرين.
رفض العرب ممثلين في الأمين العام لجامعة الدول العربية مقترحات برنادوت، وفندوها. وكان الملك عبد الله من أعنف معارضي هذه المقترحات، خاصة ما تعلق منها بوحدة أراضي شرقي الأردن وفلسطين في الاتحاد المقترح. كذلك رفضت الهيئة العربية العليا* مقترحات برنادوت، وقدمت بديلاً لها ما قدم من مقترحات عربية في مؤتمر لندن لعام ١٩٤٦*.
بالمقابل رفض زعماء الحركة الصهيونية مقترحات الكونت برنادوت، وخاصة تلك التي تتعلق بمدينة القدس ومنطقة النقب.
وعلى الصعيد الدولي أيدت بريطانيا والولايات المتحدة مقترحات برنادوت في حين عارضها الاتحاد السوفييتي.
وفي ضوء ما تلقاه برنادوت من ملاحظات وردود على مقترحاته الأولى، وما لاحظه من مشاهداته عند زيارته لفلسطين، أعد صيغة معدلة لاقتراحاته عرفت باسم "مشروع برنادوت" بعث به قبل اغتياله إلى الأمين العام للأمم المتحدة. وقد نشر مشروع برنادوت هذا في ١٩٤٨/٩/٢٠ كوثيقة من وثائق الأمم المتحدة. وتتلخص خطوطه العامة فيما يلي:
١) يجب أن يعود السلام العام الشامل إلى ربوع الأراضي المقدسة حتى يمكن إيجاد جو من الهدوء تعود فيه العلاقات الطيبة بين العرب واليهود إلى الوجود. وينبغي على الأمم المتحدة أن تتخذ كل ما من شأنه إيقاف الأعمال العدوانية في فلسطين.
٢) يجب أن يعترف العالم العربي أنه قد أصبح في فلسطين دولة يهودية ذات سيادة تدعى (دولة إسرائيل) وهي تمارس سلطاتها كاملة في جميع الأراضي التي تحتلها.
٣) يجب قيام هذه الدولة الإسرائيلية ضمن الحدود التي نص عليها قرار التقسيم مع التعديلات التالية:
(١) تضم منطقة النقب بما فيها مدينتا المجدل* والفالوجة* إلى الأراضي العربية.
(٢) يمتد خط من الفالوجة الى الشمال ثم الى الشمال الشرقي من اللد* والرملة* التين ينبغي أن تخرجا من أراضي الدولة اليهودية.
(٣) تضم منطقة الجليل برمتها إلى الدولة اليهودية.
٤) ينبغي أن تعين الحدود على أساس الوحدة الجغرافية والجنسية، على أن تطبق على الطرفين بالتساوي دون تقيد بالحدود التي عينها قرار التقسيم.
٥) تعين الحدود بين الطرفين (رغم أنه لم تبدر أية بادرة لإنشاء دولة عربية في الأراضي التي خصصها لها قرار التقسيم) باتفاق مشترك بين العرب واليهود، أو عن طريق الأمم المتحدة.
٦) يترك للدول العربية أن تقرر مصير الأراضي العربية في فلسطين بالتشاور مع سكانها.

٧) بالنظر إلى العلاقات الاقتصادية والتاريخية والجغرافية والسياسية بين المنطقة العربية في فلسطين وشرق الأردن فإن هناك من الأسباب القوية ما يشجع على ضم الأراضي إلى شرق الأردن، على أن تعدل الحدود المتاخمة للدول العربية الأخرى.

٨) تعلن حيفا بما في ذلك منشآت البترول مرفأ حراً، على أن يعطي للدول العربية المعنية منفذ إلى البحر، وعلى أن تتعهد الدول العربية بضمان استمرار تدفق البترول العربي إليه.

٩) يعلن مطار اللد مطاراً حراً، ويعطي للدول العربية المعنية منفذ إليه.

١٠) نظراً لما لمدينة القدس* من أهمية دينية ودولية ينبغي وضعها تحت إشراف الأمم المتحدة، على أن يعطي العرب واليهود فيها أكبر مدى من الإدارة المحلية، وعلى أن تضمن حرية العبادة وزيارة الأماكن المقدسة للراغبين في زيارتها.

١١) يجب أن تؤكد الأمم المتحدة حق الناس الأبرياء الذين شردوا من بيوتهم بسبب الإرهاب الحالي في العودة إلى ديارهم.

١٢) يجب أن يضمن كل من الطرفين حقوق الأقلية الأخرى التي تسكن منطقته.

١٣) يجب أن تتعهد الأمم المتحدة بضمانات فعالة إزالة مخاوف العرب واليهود كل من الآخر، وخاصة فيما يتعلق بالحرية والحقوق الإنسانية.

١٤) يجب تعيين مجلس فني من قبل الأمم المتحدة لتعيين الحدود أولاً، ثم لتوثيق العلاقات بين الدولة اليهودية والعرب.

رفضت مقترحات برنادوت المعدلة الواردة في مشروعه هذا، كما رفضت مقترحاته الأولى من قبل جميع الأطراف الفلسطينية، والعربية، واليهودية. غير أن الرفض الصهيوني كان أعنف بدليل قيام عصابة شتيرن الصهيونية باغتيال برنادوت ومراقب الأمم المتحدة العقيد الفرنسي أندريه سيو جهاراً يوم ١٩٤٨/٩/١٧، حتى قبل أن قدم برنادوت مشروعه رسمياً. وقام مساعده رالف بانش الأمريكي يتابع مهمته كوسيط دولي، فأشرف على اتفاقيات الهدنة الدائمة* بين كل من (إسرائيل) من جهة، ومصر والأردن ولبنان وسورية من جهة أخرى.

لم يكن مشروع برنادوت لإعادة السلام إلى فلسطين حلاً للقضية. وقد تجسد باتفاقيات موقتة لم يكن لها أي طابع سياسي، وإنما هي اتفاقيات عسكرية أساسها وقف إطلاق النار، وهي بالتالي لا تمس حقوق الدول العربية والحقوق الثابتة للشعب العربي الفلسطيني.

أما بقية مقترحات برنادوت (أو مشروعه) فقد أخذت طريقها إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة ونوقشت هناك. ويمكن القول إن هذه المقترحات كانت أساساً في إنشاء لجنة التوفيق الدولية، كما كانت أساساً في تضمين القرار ١٩٤ (الدورة ٢) الصادر في ١٩٤٨/١٢/١١ فقرة خاصة بموجب السماح للفلسطينيين بممارسة حقهم في العودة (العودة، حق).

المراجع:

- مهدي عبد الهادي: المسألة الفلسطينية ومشاريع الحلول السياسية ١٩٣٤ -١٩٧٤، بيروت ١٩٧٥.
- مؤسسة الدراسات الفلسطينية: قرارات الأمم المتحدة ١٩٤٨ – ١٩٧٤، بيروت ١٩٧٥.
- عادل مالك: من رودس إلى جنيف، بيروت ١٩٧٤.
- محمد عزة دروزة: حول الحركة العربية الحديثة، بيروت ١٩٦٠.

تدريسي المادة

أ.م.د باسم كسار كظم

فلسطين في ظل الانتداب البريطاني
خلال الحرب العالمية الثانية وما بعدها
١٩٣٩-١٩٤٧
أولاً: مرحلة الحرب العالمية الثانية (١٩٣٩ - ١٩٤٥)
السياسة البريطانية وتطبيق الكتاب الأبيض

عندما ظهرت بوادر الحرب العالمية الثانية، كانت فلسطين تمثل في الإستراتيجية البريطانية العمق اللازم لدفاعاتها في مصر والقاعدة البديلة عن منطقة قناة السويس لحماية خطوط مواصلاتها الإمبراطورية وخطوط النفط عبر المنطقة، ومن هذا المنطلق جاء حرص الحكومة البريطانية عام ١٩٣٩ على تسكين الأوضاع في فلسطين وتهدئة الرأي العام العربي بإصدارها كتابها الأبيض، الذي أعلنت إصرارها على تنفيذه بالرغم من الرفض الذي واجه ذلك الكتاب على الساحتين العربية واليهودية. إلا أن قيام الحرب وتطوراتها لم تسمح للحكومة البريطانية إلا بتنفيذ جزئي لسياسة الكتاب الأبيض بشأن انتقال الأراضي العربية إلى أيدي اليهود والهجرة اليهودية إلى فلسطين .

وعلى أثر انسحاب قوات المحور من مصر تحت ضغط قوات الحلفاء في خريف عام ١٩٤٢، عُهد إلى لجنة التخطيط المشتركة في وزارة الحرب القيام بدراسة متطلبات بريطانيا في الشرق الأوسط بعد انتهاء الحرب، وعندما استعرضت اللجنة دول المنطقة، وجدت أن نظام الانتداب البريطاني القائم في دول شرق البحر المتوسط يفسح المجال لقيام أنظمة عربية مستقلة ترتبط بمعاهدات مع بريطانيا، وبالنسبة إلى فلسطين رأت اللجنة "أن احتياجات بريطانيا الإستراتيجية . في حالة إجراء أي تعديل للانتداب . ترتكز على ميناء حيفا مما يستلزم الحصول على تسهيلات لحماية طريق حيفا / بغداد وأنابيب النفط الممتدة من كركوك إلى حيفا، بالإضافة إلى المنشآت البترولية في حيفا ذاتها. كما أشارت اللجنة إلى حاجة بريطانيا إلى تطوير قاعدة بحرية في حيفا وضرورة الإشراف على خط حديد حيفا / القنطرة وعلى قواعد برية وجوية في المنطقة ."

وفي عام ١٩٤٤ شكّلت الحكومة البريطانية لجنة لدراسة أوضاع فلسطين بعد انتهاء الحرب والتوصل إلى حل لمشكلاتها على المدى البعيد وإبلاغه إلى رئاسة الأركان الإمبراطورية، وقد رأت تلك اللجنة ضرورة المحافظة على المصالح البريطانية الإستراتيجية في فلسطين، فيما لو جرى تقسيمها، بتوقيع معاهدتين مع دولتي التقسيم تعطي الحكومة البريطانية حق إنشاء المطارات والمنشآت اللازمة لقواتها وتحريك تلك القوات دون معوقات داخل حدود الدولتين، كما اقترحت اللجنة أن تتمتع القدس باستقلال ذاتي تحت سيطرة المندوب السامي وضم القسم العربي من فلسطين إلى شرق الأردن، إلا أن اعتراض مخططي الإستراتيجية البريطانية على تقسيم فلسطين ظل حجر الزاوية بالنسبة إلى الخطط المتعلقة بمستقبل فلسطين .

وعندما اتخذ الكونجرس الأمريكي قرارين في أواخر ١٩٤٤ يطالب فيهما الحكومة الأمريكية بالعمل على فتح أبواب الهجرة اليهودية إلى فلسطين وإقامة دولة يهودية فيها، لفتت الحكومة البريطانية نظر حليفتها إلى "أن الموضوع الذي تعرضت له قرارات الكونجرس يتضمن التزامات كبيرة منها التزامات عسكرية، وإن القرار البريطاني في هذا الشأن سوف يكون متماشياً بالطبع مع الرغبات الأمريكية، لكن ذلك يقتضي أن تكون حكومة الولايات المتحدة على علم بالأعباء المترتبة على ذلك ."

ومع تزايد الضغط الأمريكي على بريطانيا عام ١٩٤٥، من أجل فتح أبواب فلسطين للهجرة اليهودية وانتقاد سياستها بهذا الشأن، سأل "ونستون تشرشل" رؤساء الأركان عشية تركه الحكم لحزب العمال عن السبب الذي يدعو بريطانيا إلى التمسك بهذا المكان شديد الصعوبة في الوقت الذي لا تقتصر فيه الولايات المتحدة على موقفها السلبي، بل توجه الانتقاد تلو الانتقاد، ملمِّحاً إلى رغبته في ترك مسؤولية فلسطين إلى الولايات المتحدة، إلا أن تلميحه لاقى معارضة شديدة، كما كانت وزارة الخارجية البريطانية ترى أن ذلك سيفسر في الشرق الأوسط على أنه دليل على تخلي بريطانيا عن دورها كدولة عظمى، وقد يستتبع ذلك انهيار نفوذها في شتى أنحاء المنطقة، وهو ما دعا رئيس الوزراء البريطاني إلى تنحية الرغبة التي راودته جانبا، إلى أن جاء حزب العمال إلى الحكم برؤيته الجديدة بعد الحرب .

*** تقييد انتقال الأراضي العربية إلى اليهود :-**

كان تقييد انتقال الأراضي العربية إلى اليهود جزءاً أساسياً من سياسة الكتاب الأبيض بعد أن أجمعت تقارير الخبراء البريطانيين على أنه في ضوء النمو الطبيعي في أعداد الفلسطينيين، في الوقت الذي استمرت فيه عمليات انتقال الأراضي إلى أيدي اليهود دون قيود خلال السنوات السابقة، فإنه لم يعد هناك أراض في بعض المناطق يمكن أن تنتقل إلى أيدي اليهود، وأنه لابد من فرض قيود على بيع الأراضي العربية إليهم إذا كانت هناك نية للحفاظ على مستوى معيشة العرب آنذاك، وعدم تزايد أعداد المعدمين بينهم .

وإزاء اندلاع الحرب العالمية الثانية في ايلول عام ١٩٣٩ وتخوف الحكومة البريطانية من تهديد مصالحها في الدول العربية والإسلامية فيما لو استمرت في سياستها السابقة تجاه تهويد فلسطين، أصدرت حكومة الانتداب في ٢٨ شباط ١٩٤٠ تعليمات جديدة للحد من انتقال الأراضي العربية إلى أيدي اليهود، وقد برر رئيس الوزراء البريطاني أمام مجلس العموم إصدار هذه التعليمات بما يلي :

١- ضمان عدم انحياز حكومة الانتداب لأيٍّ من الجانبين العربي واليهودي .

٢- تهيئة الظروف الملائمة للقوات البريطانية من أجل تحقيق النصر ضد النازيين

دعم رئيس الوزراء البريطاني وجهة نظره بتقارير الخبراء البريطانيين عن الأوضاع في فلسطين، ومساندة العرب للفلسطينيين والرسائل التي تلقاها من بعض زعماء المسلمين التي تدعوه إلى إيجاد حل عادل للأوضاع في فلسطين .

وقد أوضح البيان التفسيري لتعليمات انتقال الأراضي، أنها صدرت وفقاً للسلطات المخولة للمندوب السامي بمقتضى الكتاب الأبيض، وحدد ذلك البيان منطقتين في فلسطين تخضع فيهما عمليات انتقال الأراضي لرقابة الحكومة مع مراعاة أحكام المادة السادسة من صك الانتداب هما المنطقة (أ) والمنطقة (ب)، أما في غير هاتين المنطقتين فلم يكن هناك أية قيود على انتقال الأراضي .

وتشمل المنطقة الأولى الأراضي الجبلية بوجه عام مع بعض المناطق في قضائي غزة وبئر السبع،

فيما تضم المنطقة الثانية "مرج ابن عامر" وشرقي الجليل والسهول الساحلية الواقعة بين حيفا والطنطورة وبين الحد الجنوبي لقضاء الرملة وبير طوفيا والقسم الجنوبي من قضاء بئر السبع، وقد نصت المادة الرابعة من التعليمات الجديدة على حظر انتقال الأراضي العربية الواقعة في تلك المنطقة إلى غير عرب فلسطين، إلا في حالة الحصول على موافقة من المندوب السامي الذي له حق القبول أو الرفض .

إلا أن الثغرات في هذه التعليمات . المترتبة على سلطة الاستثناء المعطاة للمندوب السامي البريطاني . سمحت للصندوق القومي لليهود بشراء ما يقرب من اثنين وثمانين ألفاً وخمسمائة دونم من الأراضي في المنطقتين (أ)، (ب) خلال السنوات السبع التالية لصدور ذلك النظام، وكان أغلب هذه الأراضي في مناطق الحدود التي رُسمت في مشروع التقسيم الذي سبقت الإشارة إليه، كما سمح المندوب السامي بانتقال ٢٥١٤ دونم في المنطقة (أ) و١٠٨٣٧ دونم في المنطقة (ب) إلى أيدي اليهود ما بين عامي ١٩٤٠ و١٩٤٦ .

وتوضح إحصائيات حكومة الانتداب عام ١٩٤٥ أن مساحة فلسطين بعد استبعاد البحر الميت وبحيرتي طبرية والحولة هي ٢٦٣٢٣٠٢٣ دونم .

***. الحد من الهجرة اليهودية إلى فلسطين :-**

أوضحت الحكومة البريطانية عند إصدارها كتابها الأبيض عام ١٩٣٩، أنه ليس في وسعها وقتئذ فتح أبواب فلسطين على مصاريعها أمام الهجرة اليهودية . حسبما تطالب المنظمات الصهيونية والوكالة اليهودية . لأن ذلك يخالف روح المادة الثانية والعشرين من ميثاق عصبة الأمم والتزاماتها قبل العرب بموجب صك الانتداب، كما أنه ليس من سياستها إيقاف تلك الهجرة

نهائياً إذا تبين أن ذلك من شأنه إلحاق الضرر بالأوضاع الاقتصادية في فلسطين .
وقد وجدت الحكومة البريطانية أن تلك الأوضاع تسمح بتهجير نحو ٧٥٠٠٠ مهاجر يهودي خلال السنوات الخمس التالية اعتباراً من أول نيسان عام ١٩٣٩، على أن ينظم دخولهم فلسطين بواقع عشرة آلاف كل سنة تبعاً لقدرة البلاد على الاستيعاب، مع إضافة ٢٥ ألف مهاجر آخرين، من قبيل المساهمة في حل مشكلة اليهود في أوروبا عندما يرى المندوب السامي أن وسائل إعاشتهم واستيعابهم أصبحت مكفولة .
وفي تنفيذها للسياسة السابقة قررت حكومة الانتداب وقف إصدار شهادات الهجرة خلال الستة أشهر التي تبدأ في تشرين الأول عام ١٩٣٩ نتيجة لارتفاع معدلات الهجرة اليهودية غير الشرعية إلى فلسطين خلال الفترة السابقة، إلا أنه عندما قامت الحرب سمحت تلك الحكومة بقبول ٩٦٠٠ مهاجر يهودي من الذين تمكنوا من الفرار من ألمانيا والبلاد الأوروبية التي وقعت تحت الاحتلال، وعندما طالبت الوكالة اليهودية بتهجير كل اليهود الذين تمكنوا من الهرب إلى البلاد المحايدة، رفضت حكومة الانتداب هذا الطلب لدواعي الأمن التي فرضت عدم السماح لأي يهودي من "بلاد الأعداء" بالهجرة إلى فلسطين خوفاً من تسلل العملاء بينهم .
وبدأت الحكومة البريطانية منذ كانون الاول ١٩٣٩ في تنفيذ نظام جديد للهجرة اليهودية يخضع لضوابط معينة فرضتها ظروف الحرب، كان منها رفض تهجير اللاجئين اليهود الألمان أو الذين ينتمون للأراضي التي احتلتها ألمانيا عدا الذين يحملون منهم شهادات الهجرة إلى فلسطين، وعندما فاضت أوروبا بأعداد كبيرة من اليهود الألمان الذين كانوا يحملون تلك الشهادات، اضطرت الحكومة البريطانية إلى رفض تهجيرهم إلى فلسطين، ومع تقدم الحرب شهد الالتزام بمبدأ رفض هجرة الذين ينتمون إلى "بلاد العدو" نوعاً من التراخي، حاولت الوكالة اليهودية استغلاله لتهجير أكبر عدد ممكن من اليهود إلى فلسطين، وكانت تلك الوكالة تطالب منذ ايار ١٩٤٠ بإعفاء ثلاث فئات من اليهود في البلاد الواقعة تحت سيطرة قوات المحور من قرار حظر قبول المهاجرين، إلا على حاملي شهادات الهجرة: هم الأطفال والزعماء اليهود البارزون، والقائمون على أمر مكاتب فلسطين الذين بقوا في مواقعهم حتى فقدوا فرصة الرحيل إلى فلسطين، إلا أن الحكومة البريطانية لم توافق إلا في ربيع عام ١٩٤٢ على تهجير الأطفال دون سواهم، ثم وافقت بعد ذلك على تخصيص خمسة في المائة من شهادات الهجرة لرجال الدين والأطباء ورجال الأعمال الذين يقع عليهم اختيار الوكالة اليهودية .
ومع نهاية عام ١٩٤٣ أوضحت سجلات إدارة الهجرة لحكومة الانتداب "أن عدد المهاجرين اليهود الشرعيين المفروض قبولهم خلال السنوات الخمس التي تنتهي في ٣١ اذار ١٩٤٤ . طبقاً لما جاء في الكتاب الأبيض . لم يصل إلى خمسة وسبعين ألفاً، وقد عزا وزير المستعمرات هذا النقص في بيان ألقاه أمام مجلس العموم البريطاني في ١٠ تشرين الثاني ١٩٤٣ . إلى ظروف

الحرب التي وقفت حائلاً دون تحقيق البرنامج الذي رسمه الكتاب الأبيض، وقدر عدد اليهود الذين دخلوا البلاد سواء بالطرق الشرعية أو غير الشرعية – حتى آخر اب عام ١٩٤٣ بنحو ٤٣٩٢٢ مهاجر"، وهو ما يعني أن على الحكومة البريطانية الموافقة على هجرة ٣١٠٧٨ يهودياً حتى آخر مارس ١٩٤٤ .

ودارت في ربيع عام ١٩٤٤ مفاوضات بين الوكالة اليهودية والحكومة البريطانية حول الهجرة اليهودية إلى فلسطين بعد نهاية السنوات الخمس المشار إليها، انتهت بموافقة الأخيرة على هجرة ١٠٣٠٠ من اللاجئين اليهود في دول البلقان وإيطاليا وفرنسا وسويسرا وهولندا وعدن وتركيا، على ألا يسمح بتهجير أكثر من ١٥٠٠ مهاجر شهرياً اعتباراً من أول تشرين الاول ١٩٤٤ .

وبنهاية عام ١٩٤٤ كان عدد المهاجرين اليهود إلى فلسطين ابتداءً من عام ١٩٣٩ وحتى ذلك التاريخ قد بلغ ٧٥٠٣١ مهاجراً .

ولما لم تكن تلك الأعداد كافية في نظر الوكالة اليهودية فإنها قامت بإعداد الخطط لاستقبال مائة ألف مهاجر يهودي فور انتهاء الحرب العالمية الثانية، ومع بدء إحداق قوات الحلفاء بألمانيا في شتاء عام ١٩٤٥، قامت الوكالة اليهودية بتقديم خطط الهجرة التفصيلية للأعداد السابقة إلى حكومة الانتداب، إلا أن الأخيرة رفضت طلبات الوكالة اليهودية وخططها، وكل ما سمحت به في ايار ١٩٤٥ هو قبول هجرة ثلاثة آلاف يهودي إلى فلسطين، كما سمحت في سبتمبر من نفس العام بعودة المهاجرين غير الشرعيين الذين سبق أن أبعدتهم سلطات الانتداب إلى جزيرة "موريشوس" وظلوا محجوزين هناك .

وبنهاية عام ١٩٤٥ كانت أعداد المهاجرين اليهود الذين وصلوا إلى فلسطين خلال الحرب وحتى ذلك التاريخ قد بلغت ٩٢ ألف مهاجر، الأمر الذي يعود بدرجة كبيرة إلى نشاط الهجرة غير الشرعية في ذلك الوقت التي أصبحت تشرف عليها الوكالة اليهودية على نحو ما سيأتي فيما بعد .

حرب ١٩٤٨

هي الجولة العسكرية الأولى التي خاضها العرب مع الغزو الصهيوني لفلسطين وشاركت فيها الجيوش النظامية لخمس دول عربية هي مصر وسورية والأردن والعراق ولبنان. وقد أرسلت المملكة العربية السعودية قوة من جيشها لتعمل ضد قوات الجيش المصري وتحت إمرته. وقد بدأت في ١٩٤٨/٥/١٥ وانتهت بعقد اتفاقيات هدنة فردية مع الكيان الصهيوني. وكان السبب المباشر لنشوب هذه الحرب تصميم الصهيونية والقوى الدولية المؤيدة لها على إقامة الدولة اليهودية في فلسطين بناء على قرار التقسيم الذي أصدرته الجمعية العامة للأمم المتحدة يوم

١٩٤٧/١١/٢٩. وقد سعت الجيوش العربية إلى حماية الشعب العربي الفلسطيني من الاحتلال الصهيوني وتخليصه من الإرهاب والظلم اللذين حلا به من جراء الغزوة الصهيونية وطغيانها. كما سعت، في الوقت ذاته، إلى إعادة الأمن والسلم إلى فلسطين.

وهكذا أعلن العرب عزمهم على مقاومة التقسيم، وفي الوقت نفسه عقد الصهيونيين عزمهم على إنشاء دولة يهودية في فلسطين بعد أن استمدوا قوة من قرار الأمم المتحدة. فهب عرب فلسطين، من خلال جيش الجهاد المقدس (٨ –١٠ آلاف مقاتل)، وبمساعدة جيش الانقاذ (٣ – ٤ آلاف مقاتل)، يدافعون عن وطنهم ضد القوات الصهيونية التي بلغت آنذاك نحو ٦٧ ألف مقاتل. وقد اعتمدت هذه القوات في تسليحها على ما كانت تستورده من أوروبا وتحصل عليه من القوات البريطانية، بالإضافة إلى صناعة بعض الأسلحة الخفيفة محلياً. وقد استعدت القوات الصهيونية فحصنت مستعمراتها تحصيناً قوياً، ودربت سكانها على الدفاع الذاتي ضد أي هجوم عربي. وبدأت مرحلة من مراحل الصراع الدامي بين الجانبين تمثلت بعمليات النسف والتدمير والإغارات. وكان البريطانيون يتظاهرون خلال هذا الصراع بالوقوف على الحياد، في حين كانوا يدعمون عملياً المنظمات الإرهابية الصهيونية ويزودونها بالسلاح والذخائر.

أعلن دافيد بن غوريون يوم ١٩٤٨/٥/١٤ قيام (دولة إسرائيل) على شطر من أرض فلسطين العربية وشكل حكومة مؤقتة لها. وسارعت الولايات المتحدة الأمريكية إلى الاعتراف بها، وتلاها الاتحاد السوفييتي، ثم توالت بقية الاعترافات من الدول الأخرى المؤيدة للصهيونية.

وقد أكدت لجنة الأمم المتحدة الخاصة بفلسطين* آنذاك أن الحكومة البريطانية، بوصفها الدولة المنتدبة، اعتزمت سحب قواتها العسكرية وإنهاء مهام قوة الشرطة الفلسطينية المحلية المؤلفة من عرب يهود يوم ١٩٤٨/٥/١٥، على أن تترك معداتها وأسلحتها ومخازنها للسلطات التي تخلفها. والواقع أنه لم تكن هناك سلطة عربية فلسطينية تخلفها، في حين كانت المنظمة الصهيونية قد وضعت خطة متكاملة استعداداً لمثل هذا الموقف، فاستغلت حالة الفراغ الناجمة عن انسحاب السلطات البريطانية لتستولي على جميع مخلفاتها من المعبدات والسلاح والمؤسسات الإدارية والمنشآت. وإزاء هذا الوضع، وإزاء تكرار الاعتداءات الوحشية الصهيونية على القوى العربية، وتقاعس السلطات البريطانية عن تنفيذ واجباتها في الإشراف على الأمن وحفظه حتى قيام سلطة محلية، لم يعد أمام الدول العربية غير التصدي لهذا العزو الصهيوني الاستعماري لفلسطين بالقوة، فاضطرت إلى دفع قواتها المسلحة النظامية لحماية شعب فلسطين من القتل والتشريد.

أوضح الأمين العام لجامعة الدول العربية الأسباب التي حملت الحكومات العربية على التدخل العسكري في مذكرة بعث بها إلى الأمين العام للأمم المتحدة جاء في الفقرة السادسة منها:

"لذلك، ونظراً لأن أمن فلسطين وديعة مقدسة في عنق الدول العربية، ورغبة في وضع حد لهذه الحالة، وفي منعها من أن تتفاقم وتتحول إلى فوضى لا يعلم مداها أحد، ورغبة في منع انتشار الاضطراب والفوضى في فلسطين إلى البلاد العربية المجاورة، وفي سد الفراغ الحادث في الجهاز الحكومي الفلسطيني نتيجة لزوال الانتداب وعدم قيام سلطة شرعية تخلفه، فقد رأت حكومات الدول العربية نفسها مضطرة إلى التدخل في فلسطين لمجرد مساعدة سكانها على إعادة السلم والأمن وحكم العدل إلى بلادهم، وحقناً للدماء".

أ- الموقف العسكري قبيل بدء الحرب:

١) الجانب الصهيوني: إذ كانت الصهيونية قد وجدت في وعد بلفور* ١٩١٧، وفي صك الانتداب*١٩٢٠، غطاء شرعياً لغزو فلسطين بهجرات يهودية متتالية، فإنها اعتبرت قرار التقسيم دعوة شرعية لإقامة (الدولة). وقد أدركت استحالة تحقيق ذلك بالطرق السلمية، ولذا سارعت في استكمال استعداداتها لفرض دولتها بالقوة داخل حدود مؤقتة، مرددة شعار هاشومير الذي نادى به بن غوريون: "بالدم والنار سقطت اليهودية، وبالدم والنار سوف تعود من جديد".

وكانت قيادة الهاغاناه قد أكملت وضع تفاصيل خطة عسكرية للاستيلاء على أوسع مساحة ممكنة من فلسطين قبل انسحاب القوات البريطانية. وقد رمزت إلى هذه الخطة باسم الخطة الإسرائيلية "دال". وبإيعاز من الوكالة اليهودية* أعلنت التعبئة العامة بين القوات الصهيونية من مطلع نيسان ١٩٤٨. وكان هذا القرار إيذاناً بالبدء بتطبيق الخطة دال. وانتقلت القوات الصهيونية إلى مرحلة الهجوم، وتمكنت خلال شهر ونصف، أي حتى تاريخ ١٩٤٨/٥/١٥، من السيطرة على المنطقة المخصصة للدولة اليهودية بموجب قرار التقسيم، بالإضافة إلى مناطق أخرى خارج حدودها، وأصبحت على استعداد للتصدي للقوات العربية النظامية عند دخولها لنجدة عرب فلسطين. وقد توزعت القوات العسكرية الصهيونية على الشكل التالي: ٤٠ ألف مقاتل جيد التسليح من الهاغاناه والبالماخ وهاشومير، وقوات ميدانية مدربة تتمتع بقدرة حركة كبيرة تعدادها ١٦ ألف مقاتل، وقوة ضاربة خفيفة الحركة عالية التدريب من البالماخ تبلغ ٦ آلاف مقاتل، بالإضافة إلى قوات العصابات الإرهابية من الارغون وشتيرن ونيللي البالغة ٥ آلاف مقاتل موزعين على عشرة ألوية في كل منها ثلاث كتائب على رأسها قادة مؤهلون في دورات عسكرية على مختلف المستويات. وهكذا كانت القوات الصهيونية عند بدء الحرب المعلنة جاهزة عسكرياً،

سواء من ناحية العدد أو التدريب أو التسليح، وقد سيطرت على أهم المناطق الاستراتيجية في فلسطين.

٢) الجانب العربي: أصدرت بريطانيا، رغم الموقف الأمني المتدهور في فلسطين واستمرار مناقشة الوضع في الأمم المتحدة، على تنفيذ قرارها بالانسحاب النهائي من فلسطين بتاريخ أقصاه ١٩٤٨/٥/١٥. وكانت واثقة من نجاحها في إقرار التقسيم في النهاية حتى بعد تغير مواقف بعض الدول منه. ونظراً لاقتناعها بعدم قدرتها على فرضه بالقوة مع وجود المقاومة العربية العنيدة المتصاعدة، وضعت مخططاً جديداً يتلخص في تمكين العصابات الصهيونية من الاستيلاء على أكبر عدد من القواعد والمعسكرات البريطانية في فلسطين خلال فترة وجود القوات البريطانية، وبدعم منها، مع خلق الظروف الدافعة للعرب إلى الجلاء عن المناطق التي رأت بريطانيا أنها ضرورية لقيام الدولة اليهودية ولتحقيق سلامتها، وانتزاع قيادة الكفاح العربي من الشعب الفلسطيني ومن هيئته الوطنية ونقله إلى قيادة يمكن لبريطانيا توجيهها والهيمنة على تصرفاتها. وتنفيذاً لهذا المخطط بدأت القوات البريطانية تنسحب على مراحل اعتباراً من يوم ١٩٤٨/٢/١٩. ولم تتم عملية الانسحاب من المناطق العربية واليهودية في آن واحد، وإنما بدأت الجلاء عن المناطق اليهودية مع تسليم السلطات الإدارية إلى الوكالة اليهودية، بالإضافة إلى تسليمها المعسكرات والمستودعات والمطارات. وأما في المناطق العربية فقد ظلت جميع القوات البريطانية، حتى آخر أيام الموعد المحدد للانسحاب، تمارس صلاحياتها واضطهادها الشعب العربي الفلسطيني واستعداداته العسكرية للدفاع عن نفسه أمام الهجمات المنظمة التي أخذت القوات البريطانية تشنها على السكان العرب. وقاومت السلطات البريطانية إدخال الأسلحة إلى المناطق العربية ودخول المتطوعين العرب إلى فلسطين. وبالتالي كانت القوات العربية الفلسطينية الموجودة في فلسطين قبيل الحرب مقتصرة على المناضلين المحليين الذين يفتقرون إلى السلاح والذخيرة والقيادات الفعالة الخبيرة والقيادة الموحدة التي تنظم عملياتهم وتوجهها، بالإضافة إلى تعرضهم للملاحقة والسجن أو الإبعاد من قبل السلطات البريطانية. وفي الوقت الذي كانت القوات الصهيونية تزداد قوة واستعداداً وتوسع مناطق احتلالها، كانت المقاومة الفلسطينية تضعف وتنقص وتخسر القدرة على المبادأة وتتحول إلى الدفاع في محاولات يائسة للمحافظة على مواقعها.

ب- القوات النظامية العربية التي دخلت فلسطين:

١) الجيش المصري: بقيادة العميد الأمير الاي أحمد علي المواوي. وقد بلغ عدد أفراد الوحدات المصرية خمسة آلاف مقاتل ضمن مجموعة لواء مشاة واحدة مؤلفة من ثلاث كتائب مشاة

وسرية مدرعة ولواء مدفعية ميدان. ولم تستكمل هذه الوحدات تدريبها إلا على مستوى الفصائل والسرايا فقط.

٢) الجيش الأردني: بقيادة الجنرال جون باجوت غلوب (بريطاني). وبلغ تعداده ٤.٥٥٠ مقاتلاً موزعين على أربع كتائب ميكانيكية ضمن ملاك لواءين وبطاريتي مدافعية ميدان في كل منهما أربعة مدافع.

٣) الجيش العراقي: بقيادة الزعيم محمد الزبيدي، وعدده ٢.٥٠٠ مقاتل موزعين على كتيبة مدرعة، وفوج مشاة آلي، وفوجيء مشاة، وكتيبة مدافعية ميدان، وبطارية مدافعية مضادة للطائرات.

٤) الجيش السوري: بقيادة العقيد عبد الوهاب الحكيم. وقد بلغ عدد أفراده ١.٨٧٦ مقاتلاً ضمن كتيبتي وكتيبة مدافعية ميدان.

٥) الجيش اللبناني: بقيادة الزعيم فؤاد شهاب. وكان مؤلفاً من ألف مقاتل ضمن كتيبة مشاة وبطارية مدافعية ميدان.

وبهذا بلغ مجموع القوات العربية النظامية التي دخلت فلسطين يوم ١٩٤٨/٥/١٥ حوالي ١٤.٩٢٦ مقاتلاً ضمن ١٢ كتيبة مشاة أو ميكانيكية. وقد زاد حجم بعض الجيوش مع استمرار الحرب، في حين بقي حجم بعضها الآخر ثابتاً أو تناقص. وقد أوكلت جامعة الدول العربية يوم ١٩٤٨/٥/١٠ قيادة هذه القوات إلى ملك الأردن عبدالله تساعده هيئة أركان عامة.

كانت المهام على النحو التالي:

١) الجيش اللبناني: يحتشد حول منطقة رأس الناقورة، ومن ثم يتقدم على امتداد الساحل، ويحتل نهاريا، ثم يتابع تقدمه نحو عكا.

٢) الجيش السوري: يحتشد في منطقة بانياس وبنت جبيل، ويتحرك عبر الحدود الفلسطينية نحو صفد – الناصرة – العفولة.

٣) الجيش العراقي: يتحرك من منطقة تحشده غربي إربد، ويعبر نهر الأردن نحو غور بيسان والعفولة.

٤) الجيش الأردني: وقد كلف دفع لواء منه نحو نابلس* في الوقت الذي يتقدم فيه لواء ثان نحو باب الواد عن طريق رام الله. ومن هناك، وبعد التقاء اللواءين، يتجهان نحو الساحل لاحتلال الخضيرة وناتانيا فتنشطر القوات الصهيونية إلى شطرين.

٥) الجيش المصري: كان على الجيش المصري أن يجتاز الحدود الفلسطينية عند رفح والعوجا ثم يزحف للاستيلاء على المجدل وبئر السبع.

بدأت القيادات العسكرية العربية تنفيذ التدابير والتحركات اللازمة، وأصدر الملك عبد الله، بصفته القائد العام للجيوش العربية، يوم ١٩٤٨/٥/١٣، أي قبل دخول القوات العربية إلى فلسطين بيومين، بناء على توصية من الجنرال غلوب، أمراً بتعديل مهام الجيوش العربية ومحاور عملياتها، فأصبح اتجاه عمل الجيش السوري إلى جنوبي بحيرة طبرية نحو سمخ، بعد أن كان عليه أن يعمل من منطقة بنت جبيل إلى جوار الجيش اللبناني باتجاه صفد والناصرة. وتحول قسم من الجيش اللبناني من رأس الناقورة إلى المالكية للعمل باتجاه مرج ابن عامر. وألغيت مهمة الجيش الأردني باتجاه جنين والعفولة. وترتب على هذا التعديل حدوث ثغرات واسعة بين الجيوش عانى منها بصفة خاصة جيش لبنان الصغير الذي ترك بمفرده في الشمال. كما تركت منطقة بيسان بلا تأمين. وترتب على هذا التعديل أيضاً أن أصبح الهجوم هجوم مباشرة بعد أن كان هجوم مناورة بالالتفاف يكون في مرحلته الأخيرة على شكل كماشة. يضاف إلى ذلك أن هذا التعديل أوجد ثغرة واسعة بين الجيشين السوري والعراقي.

وعندما اعترضت اللجنة السياسية لجامعة الدول العربية على هذا التعديل وفاتحت الملك عبد الله بذلك ليلة ١٩٤٨/٥/١٤ وافق القائد العام على إلغاء التعديل، ولكن الجنرال غلوب لم يول هذا الأمر الجديد اهتماماً واستمر في العمل وفقاً للخطة المعدلة.

ج- الخطط الإسرائيلية: لما كان هدف الصهيونيين الاستيلاء على كل ما يمكن الاستيلاء عليه من أرض فلسطين فقد أصبح لزاماً على قياداتهم العليا إعداد جيش هجومي قادر على تحقيق مهامه، جاهز للتصدي للجيوش النظامية العربية. لذا ركزت هذه القيادة على وضع خطة استعداد قتالية على درجة عالية من التنظيم، مع اشراك جميع السكان اليهود في المجهود الحربي. ونظراً لافتقار الصهيونيين إلى العمق الجغرافي فقد خلقوا عمقاً استراتيجياً عن طريق تنظيم هيكل الدفاع الشامل القائم على أساس الارتكاز على المستعمرات وسكانها، والمحافظة على زمام المبادرة، مع السعي الدائم لنقل المعركة إلى أرض الخصم (العرب). وقامت هيئة الأركان العامة الإسرائيلية بالسيطرة المركزية على جبهات القتال خلال الحرب، وأشرفت على عمل الوحدات، مهما كانت

صغيرة، كي توجه كل عمل نحو الهدف العام للحرب. ولولا تدخل القوات النظامية العربية لاكتسحت القوات الصهيونية فلسطين كلها:

عندما اجتازت القوات العربية الحدود الفلسطينية واجهتها القيادة الإسرائيلية بقفل محاور التحرك معتمدة على المستعمرات الدفاعية التي زرعتها مسبقاً، كما أقامت هيكلاً دفاعياً، من الجليل* شمالاً حتى النقب* جنوباً، مؤلفاً من ثلاثة خطوط:

١) الخط الأول: يمر ببينة (٥ كم شمال غزة) – اللطرون – قلقيلية –طولكرم – جنين – الناصرة – بحيرة طبرية – بحيرة الحولة – رأس الناقورة.

٢) الخط الثاني: يمر من ببينة – رحبوت – ريشون لتسيون – بيت دجن – ولهملة – رأس العين – العفولة – حيفا.

٣) الخط الثالث: يمر بيافا – رامات غان – هرتسليا – الخضيرة – عتليت – حيفا. واستند الدفاع الإسرائيلي إلى نحو ٢٩٧ مستعمرة تم انتخاب مواقعها بعناية لتؤدي المهام التالية:

١) فصل المناطق العربية من البحر المتوسط.

٢) صد وامتصاص أي هجوم عربي على مختلف الجبهات، واستنزاف قدراته بعمليات حصار عديمة الجدوى توطئة لانتزاع المبادرة والتحول إلى الهجوم.

٣) الاحتفاظ بالطرق صالحة للحركة لتسهيل المناورة بالقوات.

٤) العمل كقاعدة انطلاق للهجوم الذي تشنه القوات الميدانية الإسرائيلية.

انتقلت القوات الصهيونية فعلاً إلى الهجوم بدءاً من مطلع نيسان ١٩٤٨، أي قبل دخول الجيوش العربية إلى فلسطين، وسيطرت على معظم النقاط الاستراتيجية الهامة. وأجبرت، عبر المذابح الوحشية، عدداً كثيراً من سكان فلسطين على مغادرة بيوتهم وأراضيهم إلى البلدان المجاورة (إخراج الفلسطينيين من ديارهم ١٩٤٨). وعندما دخلت الجيوش العربية فلسطين كانت معظم المدن الفلسطينية الكبرى قد أصبحت تحت سيطرة الصهيونيين، الأمر الذي مكن القيادة العسكرية الإسرائيلية من توزيع قواتها على مختلف الجبهات للتصدي للهجوم العربي المعلن عنه يوم ١٩٤٨/٥/١٥ على النحو التالي:

١) في الشمال ثلاثة ألوية بالإضافة إلى قوة المستعمرات الموجودة في المنطقة.

٢) في الوسط لواءان يسيطران على تل أبيب ومنطقتها.

٣) في الجنوب لواءان آخران.

٤) في منطقة القدس ثلاثة ألوية.

في صباح يوم ١٩٤٨/٥/١٥ دخلت الجيوش العربية أرض فلسطين. وعلى الرغم من المعوقات والنواقص حققت هذه الجيوش في الأيام الأولى من عملياتها العسكرية نجاحاً دفع الولايات المتحدة الأمريكية إلى أن تطلب من مجلس الأمن التدخل لوقف إطلاق النار.

د- المرحلة الأولى (٥/١٥ – ١٩٤٨/٦/١١):

١) الجبهة المصرية: بدأت العمليات على الجبهة المصرية بالهجوم على مستعمرة الدنجور الواقعة على مسافة ٦ كم جنوبي شرق مدينة خان يونس، وعلى مستعمرة كفار داروم إلى الشمال من خان يونس بنحو كيلو مترات، وهما تسيطران على محور المواصلات الرئيس من غزة. تابعت القوات المصرية تقدمها شمالاً يوم ٥/١٩، وهاجمت مستعمرة يد مرداي (دير سنيد اليهودية)، ودارت هناك معركة عنيفة كانت الأولى بين القوتين النظاميتين المصرية والإسرائيلية.

وترجع أهمية هذه المستعمرة إلى أنها كانت المركز الرئيس لتموين مستعمرات النقب، وأنها وقفت سداً في طريق أية قوة تحاول التقدم شمالاً أو جنوبا على امتداد السهل الساحلي*، كما تحكمت من موقعها المرتفع بالأرض المجاورة وبطريق غزة – يافا المعبدة الرئيسة. وكان يحبط بالمستعمرة حاجز من الأسلاك الشائكة والألغام، وفيها حوالي عشرة مواقع محصنة.

تابعت القوات المصرية العاملة على الاتجاه الساحلي تقدمها شمالاً حتى جسر أسدود الواقع على مسافة ٣ كم شمالي قرية أسدود، وبذلك أصبحت على مسافة ٣٢ كم من مدينة تل أبيب التي بدأت تتعرض لقصف جوي مصري.

قررت القيادة الإسرائيلية شن هجوم معاكس لتدمير القوات المصرية الموجودة في منطقة أسدود، وكلفت بذلك ثلاث كتائب، بالإضافة إلى سريتي مشاة محمولتين على عربات جيب. وقد بدأ الهجوم المعاكس عند منتصف ليلة ١٩٤٨/٦/٣، وتحرك القسم الأكبر من هذه القوات محاولاً تطويق أسدود من الجنوب، ولكنه اصطدم بمقاومة مصرية عنيفة. وبسبب سوء تنظيم التعاون بين هذه القوة والوحدات المتبقية التي هاجمت من الشمال، تكبد الإسرائيليون خسائر كبيرة بلغت نحو ٤٠٠ قتيل وجريح، وفشل الهجوم المعاكس، وانسحبت القوة الإسرائيلية.

٢) الجبهة الأردنية: بتاريخ ١٩٤٨/٥/١٣، أي قبل اليوم المحدد لدخول الجيوش العربية إلى فلسطين، وبناء على أوامر الجنرال غلوب، أتمت معظم القوات الأردنية – وكانت قليلة وصغيرة الحجم – انسحابها من الضفة الغربية لنهر الأردن. وفي صباح يوم ٥/١٤ انسحبت الوحدة المشتبكة مع الصهيونيين في مستعمرات كفار عصيون.

قررت القيادة الأردنية مهاجمة القدس الجديدة من الاتجاهين الشمالي الشرقي والجنوبي الشرقي معاً في الوقت الذي تبقي فيه القدس تحت نيران المواقع العربية المتمركزة في الشيخ جراح. وقد اصطدمت القوة الأردنية بمقاومة إسرائيلية شديدة شمالي بوابة مندلوم. وبعد بضع محاولات صدرت الأوامر بإيقاف الهجوم على القدس الجديدة.

في تلك الأثناء حاولت وحدة أردنية، بعد احتلالها لمستعمرة عطاروت، متابعة التقدم ومهاجمة مستعمرة نبي يعقوب. وعلى الرغم من فشل الهجوم الأول انسحب سكان المستعمرة خلال الليل نحو مستشفى هداسا على جبل المشارف.

وبتاريخ ١٩٤٨/٥/١٩ احتلت القوات الأردنية محطة ضخ المياه قرب بتاح تكفا، وصدت في اليوم التالي هجوماً إسرائيلياً معاكساً، وأصبح الوضع يشكل تهديداً قاتلاً لقلب (الدولة الإسرائيلية الجديدة).

٣) الجبهة العراقية: تألفت القوة العراقية من لواء مشاة وكتيبة دبابات احتشدت قرب المفرق في شرقي الأردن منذ شهر نيسان ١٩٤٨. وفي مطلع شهر أيار تحركت القوات العراقية غرباً بين اربد ونهر الأردن استعداداً لدخول المعركة في القطاع المحدد لها، وهو القطاع الشمالي والأوسط من وادي الأردن وشمالي المثلث (جنين – طولكرم – نابلس).

كانت القيادة الإسرائيلية، تحسباً لهجوم عراقي عام، قد أوعزت للوادي "جولاني وكارميللي" بتنسيق عملهما مع اللواء "الكسندروني" المدافع عن المنطقة. وقرر الإسرائيليون شن هجوم من وسط منطقة السامرة نحو جنين.

٤) الجبهة السورية: بتاريخ ١٩٤٨/٥/١٤ كان لواء المشاة الأول السوري بقيادة العقيد عبد الوهاب الحكيم موجوداً في جنوبي لبنان – حسب الخطة المقررة – مستعداً لمهاجمة المالكية. وفي اليوم نفسه تلقى قائده أمراً بالعودة مع قواته إلى سورية، والتحرك من ثم جنوباً عبر هضبة الجولان*، والدخول إلى فلسطين من جنوبي بحيرة طبرية باتجاه سمخ العربية التي طرد سكانها بقوة السلاح. وتنفيذاً لهذا الأمر تحرك اللواء السوري نحو موقعه الجديد، وقامت كتيبتان منه بشن

هجوم على القوات الإسرائيلية في الساعة التاسعة من صباح ١٥ أيار. ولكن الهجوم تعثر إذ قوبل بنيران غزيرة من القوات الإسرائيلية التي استعدت لمجابهة فأقامت موقعاً دفاعياً حصيناً قرب سمخ. وتوقفت القوات السورية التي أتعبها التحرك المفاجىء من جنوبي لبنان، واكتفت بالرد على النيران المعادية، مع قصف مدفعي للموقع للحصن لمستعمرة عين غيف الواقعة على الشاطئ الشرقي لبحيرة طبرية.

اعتقدت القيادة الإسرائيلية أن هذا هو اتجاه الهجوم السوري الرئيس فدفعت إلى المنطقة تعزيزات جديدة وحشدت مختلف القوات المتوافرة عندها، حتى الحرس المحلي للمستعمرات.

على أثر الهجمات السورية قام الاسرائيليون بحشد مزيد من قواتهم على مقربة من مشمار هايردن ودفعوا في ٦/٨ بإحدى كتائبهم لتعزيز الدفاع عن المستعمرة.

في ١٩٤٨/٦/١٠ شن السوريون أول هجوم منسق، ونجح لواء المشاة الثاني في خرق الدفاع الإسرائيلي، واحتل ثلاث نقاط محصنة محيطة بمشمار هايردن، وتابع ضغطه على القوات الإسرائيلية، ثم نجحت المدرعات السورية في عبور النهر، وتمكنت بالتعاون الوثيق مع المشاة من التغلب على المواقع المعادية المتقدمة، ودارت رحى معركة عنيفة انتهت بسقوط مشمار هايردن بعيد ظهر اليوم نفسه في يد السوريون. وكان اللواء الأول السوري قد قام في الوقت نفسه بشن هجوم خداعي على مستعمرة عين غيف.

٥) الجبهة اللبنانية: دخلت القوات اللبنانية فلسطين باتجاه ما يسمى بأصبع الجليل الممتد شمالاً من نهر الأردن ووادي الحولة نحو دان. وكانت هذه هي المرة الوحيدة التي سارت فيها العمليات الحربية العربية وفق ما يمكن اعتباره تجاوزاً خطة عامة. فقد وضعت القوات الإسرائيلية تحت ضغط جبهتين عربيتين في آن واحد، إذ عبر السوريون نهر الأردن نحو شرق اصبع الجليل، في حين اتجهت القوات اللبنانية نحو غربه.

من هذا العرض السريع للأوضاع على مختلف الجبهات الرئيسة يلاحظ أن الجيوش العربية، رغم قلة استعدادها وتسليحها، نجحت خلال الأيام الأولى للحرب في السيطرة على أقسام كبيرة من أرض فلسطين، إذ وصلت الخطوط الأمامية المصرية شمالاً حتى بيت لحم ومستعمرة تلبيوت في ضواحي القدس الجنوبية، وغرباً حتى حدود منطقة يافا الجنوبية. كما سيطر الجيش المصري على منطقة النقب الجنوبي وخليج العقبة* بأكمله. وسيطر الجيش السوري وجيش الإنقاذ على الجليل كله حتى جنوب بحيرة طبرية ما عدا بعض المستعمرات في الجليل الشرقي. ووقف الجيش اللبناني غير بعيد عن عكا. وامتدت خطوط جيش الإنقاذ الأمامية إلى جنوب قرى مدينة

الناصرة. وسيطر الجيش العراقي على قلب فلسطين، وأحدق بتل أبيب، وامتدت خطوطه الأمامية في الشمال إلى ما وراء مدينة جنين، وفي الغرب إلى بيارات طولكرم وقلقيلية على بعد أقل من ثلاثة عشر كيلومتراً من ساحل البحر المتوسط. وسيطر الجيش الأردني على غور الأردن الجنوبي ومنطقة القدس والقدس القديمة ومنطقة رام الله واللد والرملة، حتى التقى بالجيش العراقي وبالجيش المصري. ولكن سرعان ما توقف اندفاع الجيوش العربية، وجاءت الهدنة الأولى (١٩٤٨/٦/١١) لتتغير الأوضاع بعدها وتنقلب موازين القوى.

نشأة منظمة التحرير الفلسطينية

تقدمت وزارة الخارجية المصرية بتوصية إلى مجلس جامعة الدول العربية، في مارس ١٩٥٩؛ من أجل العمل على إبراز الكيان الفلسطيني. فوافق، في دورته الحادية والثلاثين في ٩/ مارس على قرارات تتعلق بالشعب الفلسطيني، بعد بحث مجلس الجامعة للمرة الأولى موضوع "إعادة تنظيم الشعب الفلسطيني وإبراز كيانه شعباً موحداً، لا مجرد لاجئين بواسطة ممثلين يختارهم". ودعت قرارات المجلس إلى إنشاء "جيش فلسطين في الدول العربية المضيفة". وواكبت هذه الدعوة إنشاء "الاتحاد القومي الفلسطيني"، في مصر وغزة وسورية؛ ودعوة عبدالناصر إنشاء كيان فلسطيني، غايته: "مواجهة نشاط إسرائيل لتصفية المشكلة الفلسطينية وإضاعة حقوق شعب فلسطين". لكن عدم تنفيذ القرارات المتعلقة بالكيان الفلسطيني، دفع القاهرة إلى تقديم مذكرة إلى الجامعة العربية، تطالب بإبراز الشخصية الفلسطينية؛ وذلك خلال اجتماع مجلس الجامعة في شتورة، في اب ١٩٦٠.

حددت لجنة الخبراء التابعة لجامعة الدول العربية في تموز ١٩٦٢، شكلاً للكيان الفلسطيني، يقوم على أساس الدعوة إلى مجلس وطني، يضم التجمعات الفلسطينية. وتنبثق منه جبهة وطنية تقود الشعب الفلسطيني؛ ويكون لها اختصاصات عسكرية وسياسية وتنظيمية وإعلامية ومالية. إلا أن معارضة الأردن، والخلافات بين بعض الدول العربية، حالت دون تقديم المشروع إلى مجلس الجامعة .

إثر وفاة أحمد حلمي، رئيس "حكومة عموم فلسطين"، وممثل فلسطين لدى الجامعة العربية، بحثت الدورة الأربعون لمجلس الجامعة في ١٥ ايلول، تعيين خلف له .واختير أحمد الشقيري لهذا المنصب على معارضة الأردن والمملكة العربية السعودية لذلك. وصدر قرار المجلس الرقم ١٩٣٣، باختيار "السيد أحمد الشقيري مندوباً لفلسطين لدى مجلس جامعة الدول العربية، وذلك طبقاً لملحق ميثاق الجامعة الخاص بفلسطين؛ وإلى أن يتمكن الشعب الفلسطيني من اختيار ممثليه ."ودعا القرار الشقيري إلى زيارة الدول العربية، من أجل بحث القضية الفلسطينية من جميع جوانبها، والوسائل التي تؤدى رفعها إلى ميدان الحركة والنشاط. وأكد القرار نفسه:

١- أن الشعب الفلسطيني، هو صاحب الحق الشرعي في فلسطين. وأن من حقه أن يسترد وطنه، ويقرر مصيره، ويمارس حقوقه الوطنية الكاملة.

٢ - أن الوقت قد حان، ليتولى أهل فلسطين أمر قضيتهم. وأن من واجب الدول العربية، أن تتيح لهم الفرصة لممارسة هذا الحق.

-٣ تأييد المبادئ العامة، التي وردت في مذكرة عراقية دعت إلى إبراز الكيان الفلسطيني، بإجراء انتخابات بين الفلسطينيين لتكوين مجلس وطني فلسطيني؛ ينتخب حكومة فلسطينية، تقيم علاقات سياسية بكافة الدول العربية وتنسق معها، وتتولى الدعوة إلى استعادة فلسطين بمشاركة كافة الدول العربية المهتمة بتحريرها، وإقامة جيش التحرير الفلسطيني .

وحدد الشقيري هدف الكيان الفلسطيني في أول خطاب له أمام مجلس الجامعة، بأن: "يصبح أهل فلسطين قوة وطنية عاملة، تسهم في تحرير فلسطين، وحمل السلاح لتحريرها بأيدي القادرين على حمل السلاح من أبناء فلسطين". وأوضح قائلاً: "أن الكيان الفلسطيني، ليس حكومة، ولا يمارس سيادة، وإنما هو تنظيم للشعب الفلسطيني، يتعاون مع جميع الدول العربية، ويهدف إلى تعبئة طاقات الشعب الفلسطيني عسكرياً وسياسياً وإعلامياً، في معركة فلسطينية". وبادر

الشقيري، بتسهيلات من الحكومة المصرية إلى زيارة عمّان ودمشق وبيروت وقطاع غزة. كما ألَّف وفداً فلسطينياً، من ثمانية عشر شخصاً، لحضور دورة الأمم المتحدة عام ١٩٦٣.

وفي الأول من تشرين الثاني ١٩٦٣، عقدت الجمعية العمومية لهيئة الأمم المتحدة جلسة خاصة، بحثت فيها قضية فلسطين وموضع اللاجئين الفلسطينيين بصورة رئيسية.

تحدث أحمد الشقيري، رئيس الوفد الفلسطيني، فقال: إن الوفد يطالب بعودة اللاجئين إلى وطنهم، وليس إطعامهم فتات الخبز .وإن قضية فلسطين، ليست قضية لاجئين، علينا أن نفتش عن تأمين إعاشتهم وإطعامهم وإسكانهم؛ وإنما هي قضية وطن، تعرض لأكبر غزوة استعمارية صهيونية، طردت منه مليون فلسطيني. علينا شجب الغزوة الاستيطانية الاستعمارية الصهيونية، وإعادة المليون فلسطيني إلى بلادهم وبيوتهم وأراضيهم.

•القمة العربية الأولى (١٩٦٤) :

دعا الرئيس عبد الناصر في ٢٣/ كانون الاول ١٩٦٣، إلى عقد مؤتمر للقمة العربية؛ لبحث التهديدات الإسرائيلية بتحويل مياه نهر الأردن. وانعقد المؤتمر في القاهرة من ١٣ إلى ١٧ كانون الثاني ١٩٦٤. وناقشت القمة القضية الفلسطينية والكيان الفلسطيني، واتخذت "القرارات العملية في ميدان تنظيم الشعب الفلسطيني، وتمكينه من القيام بدوره في تحرير وطنه وتقرير مصيره ." وقررت: "تخويل أحمد الشقيري، ممثل فلسطين في الجامعة العربية، أن يتابع اتصالاته بالدول الأعضاء في الجامعة، وشعب فلسطين حيثما وُجد؛ ليبحث معهم الطريقة المثلى لتنظيم شعب فلسطين؛ وذلك تمهيداً لاتخاذ الإجراءات الكفيلة بهذا التنظيم."

اتصالات الشقيري :

بدأ الشقيري اتصالاته إثر انتهاء القمة العربية، فعقد اجتماعاً مع وفد يمثل اللجنة التنفيذية لـ "الاتحاد القومي الفلسطيني" والمجلس التشريعي في قطاع غزة. واجتمع مع الرئيس عبدالناصر، الذي أعرب عن تأييده وتشجيعه لجميع الخطوات التي تؤدي قيام الكيان الفلسطيني. كما اجتمع بوزير الخارجية المصري محمود فوزي، وعرض عليه الخطوط العريضة لمشروع الكيان الفلسطيني وجوانبه السياسية والعسكرية والمالية، والميثاق القومي الفلسطيني، والنظام الأساسي للمنظمة، فلقي استجابة كاملة. ووجه الشقيري نداء إلى الشعب الفلسطيني في ٤ / شباط ١٩٦٤، دعا فيه إلى تنظيم شامل، وتعبئة كاملة، لكافة فئات الأمة.

عمد الشقيري إلى جولة في الأقطار العربية ما بين ١٩/ شباط و٥ /نيسان ١٩٦٤، شملت الأردن وسورية والبحرين وقطَر والعراق والكويت ولبنان والسودان، حيث عقد ثلاثين مؤتمراً مع الشعب الفلسطيني، التقى خلالها آلافاً منه، كما التقى كبار المسؤولين في الدول العربية. عرض الشقيري على الملك حسين الهيكل العام للكيان الفلسطيني، والخطوات التنفيذية اللازمة لإقامته. وأذاع من القدس في ٢٤/ شباط ١٩٦٤مشروع الميثاق القومي الفلسطيني، والنظام الأساسي للمنظمة، باسم "منظمة تحرير فلسطين". وأعلن انعقاد مؤتمر قومي فلسطيني في ١٤/ ايار ١٩٦٤ في القدس؛ ما أثار المناقشات في الساحة الفلسطينية. واتصل الشقيري في بيروت بوفود الفلسطينيين من مختلف المخيمات والفئات؛ وألقى خطباً عديدةً فيهم، وأجرى مناقشات معهم ومع قوى المنظمات الفلسطينية، سرية وعلنية، مثل: "حركة فتح" والقوميين العرب، والتنظيمات النقابية، والمثقفين المستقلين.

حدد الشقيري مفهوم الكيان الفلسطيني، في أحد لقاءاته في بيروت في ٢٧/ ايار ١٩٦٤، بأنه سيكون "كيانا ثورياً عسكرياً .سيقوم على أربع دعائم: الجهاز العسكري، والجهاز التنظيمي، والجهاز السياسي، والجهاز المالي. وإن الجهاز السياسي، مهمته خدمة قضية فلسطين على الصعيدين: العربي والدولي خاصة في نواحي الدعاية والإعلام". وإن الجهاز العسكري، لتمكين القادرين على حمل السلاح من خدمة وطنهم. والجهاز التنظيمي، ليشمل التنظيمات الشعبية. والجهاز المالي، يشتمل على الصندوق القومي الفلسطيني. وقررت لجنة متابعة قرارات القمة العربية في ١٦ /نيسان ١٩٦٤، إثر استماعها لتقرير الشقيري في شأن اتصالاته، أن ينعقد المؤتمر القومي الفلسطيني في ٢٨/ ايار ١٩٦٤.

•إعلان تأسيس منظمة التحرير الفلسطينية:

شكل الشقيري لجنة تحضيرية لعقد المؤتمر الوطني الفلسطيني الأول، اختارت أعضاءها لجان تحضيرية، عيّنها وأشرف عليها الشقيري نفسه في كلّ بلد يتجمع فيه الفلسطينيون. أدرجت هذه اللجان أسماء المرشحين لعضوية المؤتمر. ثم تولت لجنة تحضيرية مركزية معينة، كذلك، تنسيق الأسماء المرشحة، وأعدت قائمة نهائية ضمت مندوبين عن التجمعات الفلسطينية المختلفة. وضم الشقيري إليهم الفلسطينيين السابقين في مجالس النواب والأعيان والوزارات الأردنية ومجالس البلديات والقرى. وانعقد المؤتمر في ٢٨/ ايار ١٩٦٤ في القدس، بحضور الملك حسين، ومشاركة وزراء خارجية كلّ الدول العربية عدا المملكة العربية السعودية التي قاطعت المؤتمر. وصدر عن المؤتمر إعلان قيام منظمة التحرير الفلسطينية، واعتماد ميثاقها القومي، والمصادقة على النظام الأساسي واللائحة الداخلية للمجلس الوطني، وانتخاب عبدالمجيد شومان رئيساً لمجلس إدارة الصندوق القومي وعضواً في اللجنة التنفيذية. وأصدر المؤتمر عدة قرارات، عسكرية وسياسية ومالية وإعلامية. وأُلّفت لجنة تحضيرية برئاسة أحمد الشقيري، اختارت ٤١٩ عضواً، يشكلون أول مجلس وطني فلسطيني .

وفي ٢٨/ ايار ١٩٦٤، عقد أول مجلس وطني فلسطيني جلسته الأولى في فندق الكونتيننتال في القدس، وشهدها ممثلون عن الرئيس جمال عبد الناصر، والرئيس العراقي عبد السلام عارف، والرئيس التونسي الحبيب بورقيبة، والرئيس السوري أمين الحافظ، والرئيس اللبناني فؤاد شهاب، والرئيس السوداني إبراهيم عبود، وأمير الكويت. كما حضرها أمين الجامعة العربية عبدالخالق حسونة، ومساعده الدكتور نوفل، ورئيس قسم فلسطين في الجامعة العربية يعقوب الخوري.

وافتتح الجلسة، ملك المملكة الأردنية الهاشمية بخطاب قومي، قال فيه: إنه التزم مع إخوانه ملوك الدول العربية ورؤسائها تناسي الخلافات بينهم، والعمل يداً واحدةً لتحرير فلسطين. وقرروا أن يتعاونوا مع الفلسطينيين على تنظيم صفوفهم وفق مشيئتهم، ودعمهم على تحرير وطنهم. وإنه لا حياة ولا حرية ولا وحدة للعرب من دون تحرير فلسطين. واستطرد الملك قائلاً: أرجو أن يعلم الجميع، أن إنشاء منظمة التحرير الفلسطينية والكيان الفلسطيني، لن يتعارض مع وحدة الضفتَين التي ارتضيناها. وإنني أعاهدكم، أن أبذل دمي في سبيل فلسطين.

ثم باسم القدس، رحب أمينها روحي الخطيب بالوفود. وألقى أمين الجامعة العربية عبدالخالق حسونة كلمة باسم الجامعة .وتبع ذلك كلمة أحمد الشقيري. وقرر المؤتمرون إعلان قيام منظمة التحرير الفلسطينية، وصنفوا أنفسهم أنهم هم المجلس الوطني الفلسطيني الأول، زكوا أحمد الشقيري، المكلف من الدول العربية بتأليف لجنة تنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية برئاسته. وأقر المجلس الوطني الميثاق الوطني الفلسطيني، والنظام الأساسي للمنظمة. كما تقرر إنشاء

صندوق قومي فلسطيني، وتشكيل جيش التحرير الفلسطيني. وأصدر المؤتمر الوطني الفلسطيني بياناً، في ختام جلساته؛ أكد فيه أن قيام منظمة التحرير الفلسطينية، إنما هو لخوض معركة التحرير، ولتكون درعاً لحقوق شعب فلسطين وأمانيه، وطريقاً إلى النصر.

وعقدت اللجنة التنفيذية أول اجتماع لها في القدس في ٢٥/ اب ١٩٦٤، وبدأت مسيرة العمل الفلسطيني بقيادة المنظمة.

ردود الفعل الفلسطينية على إعلان منظمة التحرير الفلسطينية:

أثارت اتصالات الشقيري لعقد المؤتمر الوطني، ثم إعلان قيام المنظمة، ردود فعل لدى المنظمات الفلسطينية المختلفة. وعلى الرغم من مشاركة بعض قيادات هذه المنظمات في المجلس الوطني الأول، إلا أن الشقيري أكد القول: "أن المشاركين في المؤتمر، شاركوا بصفتهم الشخصية، وليس بصفتهم التنظيمية."

كانت رؤية الشقيري في إطار خطته لإنشاء المنظمة، "تقوم على تجميع كلِّ القوى الفلسطينية من منظمات وفئات داخل إطار منظمة التحرير الفلسطينية، بحيث يقوم التنظيم الثوري الواحد، والذي توضع تحت خدمته كافة طاقات المنظمة السياسية والعسكرية والإعلامية والمالية . وبالنسبة للمنظمات السرية التي يقوم تركيبها على أساس الخلايا، والاحتفاظ بالعناصر تحت الأرض، فإن قادتها يمكن أن يلتقوا داخل إطار المنظمة، مع بقاء تنظيماتهم سرية؛ وبذلك يتحقق التنسيق، وترسم الخطط المشتركة مع الحفاظ على الأمن وسلامة العناصر."

وواجه تأسيس المنظمة نوعَين من ردود الفعل:

الأول: مؤيد لقيامها، إذ رأى فيها تعبيراً عن الطموح العميق لإعادة جمع شتات الشعب الفلسطيني، وإبراز كيانه الوطني.

الثاني :انتقادات متعددة الأشكال والدوافع.

وبرزت المواقف من المنظمة على النحو التالي :

١ . الهيئة العربية العليا": عارضت إعلان الكيان الفلسطيني؛ لأن الحاج أمين الحسيني يعدّ نفسه الزعيم التاريخي للشعب الفلسطيني، وأنه هو الأحق برئاسة الكيان الفلسطيني الذي لا داعي له، مادامت الهيئة موجودة .وحاول الشقيري استمالتها دون جدوى، إلى حدّ أنه عرض على الحسيني رئاسة المجلس الوطني.

٢- حركة فتح": عبرت عن رأيها من خلال مجلتها "فلسطينا". ودعت أن يكون الكيان ذا مضمون ثوري، ومرتكزاً للثورة المسلحة، وليس بديلاً منها، وأن يكون التنظيم العسكري أساساً للكيان الفلسطيني.

وأكدت موقفها بشكل تطبيقي عندما انتهجت الكفاح المسلح بعد أشهر قليلة من إعلان قيام المنظمة، ودعتها في بيان وزع على أعضاء المجلس الوطني في دورته الثانية في القاهرة في ايار ١٩٦٥، إلى سلوك درب "العاصفة"، الجناح العسكري لـ "فتح". كما دعت في مذكرة لمؤتمر القمة العربي الثالث في الدار البيضاء في ايلول ١٩٦٥، إلى استعدادها للتعاون مع

المنظمة، شريطة إبقاء القيادة بيد الشعب الفلسطيني. ووصفت المنظمة بأنها "وليدة مؤتمر القمة، وسوف تنعكس عليها طبيعة التناقضات الخاصة بهذه المؤتمرات."

٣- حزب البعث": كان موقف شعب فلسطين في حزب البعث، في لبنان، أن المنظمة ليست الأداة النضالية التي تستطيع أن تتحمل أعباء معركة تحرير فلسطين. بينما قدمت حكومة حزب البعث، في سورية، تسهيلات ملموسة للمنظمة، وفي طليعتها تشكيل وحدات عسكرية فلسطينية، وافتتاح مكتب رسمي لها في دمشق.

٤ - حركة القوميين العرب": دعت في بيان مشترك مع جبهة التحرير الفلسطينية، واتحاد طلاب فلسطين، والشباب العربي الفلسطيني في لبنان، إلى انتخابات حرة، ينبثق منها الكيان الفلسطيني. وهي الفكرة نفسها التي دعت إليها "الهيئة العربية العليا."

٥- الاتحاد العام لطلبة فلسطين": قرر إثر انتهاء مؤتمره العام في غزة في نهاية عام ١٩٦٤، أنه يمثّل قاعدة من قواعد المنظمة.

٦- حزب التحرير الإسلامي": عبر عن رفضه للكيان الفلسطيني، استناداً إلى ضرورة قيام الدولة الإسلامية أولاً، ثم الشروع في الجهاد.

موقف الدول العربية من إعلان قيام المنظمة:

سعى أحمد الشقيري إلى إنشاء الكيان الفلسطيني على الرغم من أنه لم يكن مخولاً ذلك من القمة العربية؛ ما أثار مواقف مختلفة للدول العربية، سواء منفردة أو من خلال مؤتمرات القمة العربية.

١- **مصر**

كانت من أكثر الدول العربية تأييداً لقيام المنظمة، ووصف الشقيري ذلك بقوله: إنه "لولا الجمهورية العربية المتحدة، ولولا الرئيس عبدالناصر بالذات، لما قامت منظمة التحرير الفلسطينية"؛ إذ قدمت مصر كلَّ التسهيلات اللازمة لقيام المنظمة، وأبدى الرئيس عبدالناصر، في افتتاحه الدورة الثانية للمجلس الوطني في ٣١/ ايار ١٩٦٥ في القاهرة، استعداد بلاده لتقديم كلَّ شيء لدعم المنظمة. وكان أبرز الإسهامات: إقامة جيش التحرير الفلسطيني في قطاع غزة، وتخصيص إذاعة من القاهرة مكّنت الشقيري من مخاطبة العرب والفلسطينيين؛ ما ساعد المنظمة على المضي في بناء كيانها، مستفيدة من دعم مصر والقوى "الناصرية الفلسطينية". وشَكَّلت كتائب جيش التحرير في سورية والعراق، كذلك. وافتتحت مزيداً من المكاتب في مختلف العواصم العربية، وعدد من العواصم الأجنبية. وأصدر الرئيس عبد الناصر قراراً جمهورياً في مطلع ١٩٦٥، حل بموجبه الاتحاد القومي العربي الفلسطيني في قطاع غزة، وتسليم مهامه لمنظمة التحرير الفلسطينية؛ لتصبح هي التنظيم القومي للفلسطينيين في القطاع.

وكانت رؤية عبد الناصر للمنظمة، تمثل دعماً لها؛ لأنها في رأيه، "نتيجة هامة من نتائج العمل العربي الموحد"، في مواجهة "قوى الاستعمار والصهيونية"، التي كانت تعتقد أن القضاء على شعب فلسطين، هو الطريق نحو القضاء على مشكلة فلسطين؛ إلا أن قيام منظمة التحرير الفلسطينية، أثبت عجز تلك القوى عن القضاء على الشعب الفلسطيني. ومن خلال منظمة التحرير، أصبح ممكناً إحياء وجود شعب فلسطين؛ وفي ذلك إحياء للقضية كلها.

٢- **الأردن**
عانت المنظمة منذ التفكير في عقد المؤتمر الوطني الأول، الخلافات مع الأردن، الذي ظل يخشى من قيام عمل فلسطيني مستقل، ينازعه الصفة التمثيلية للفلسطينيين. بينما كان الشقيري يؤكد أن المنظمة لا تستهدف سلخ الضفة الغربية عن الأردن؛ وأنه حين يُنجز التحرير، يمكن الفلسطينيين أن يقرروا باختيارهم الحر، مصيرهم ومستقبلهم السياسي في دولة مستقلة، أو الاتحاد مع أي دولة عربية.

٣- **المملكة العربية السعودية :**

عبّرت عن تحفظها، لا معارضتها، من طريقة بناء هذا الكيان، والتي تمت على أساس الاختيار دون الانتخاب.

٤- **لبنان**
أبدى موافقته على قيام المنظمة، بصفتها كياناً سياسياً؛ إلا أنه لم يقبل أن يتعدى دورها ذلك، لتمارس مهام عسكرية في صور تدريب الفلسطينيين في لبنان عسكرياً.

مؤتمر القمة العربي الثاني (٥-١١/ ايلول١٩٦٤ في الإسكندرية):

أثارت مبادرة الشقيري إلى تأسيس المنظمة، من دون أن تخوّله ذلك القمة الأولى تحفظات المملكة العربية السعودية من طريقة التأسيس. لكن إيضاح الشقيري، أن ظروف الشعب الفلسطيني هي التي تحكمت في إنشاء هذا الكيان، وتدخل الرئيسَين: عبد الناصر وأحمد بن بيلا - حملا الملك فيصل على التخلّي عن التحفظات السعودية. ووافق المؤتمر على الاعتراف بالمنظمة، وعومل الشقيري بصفته رئيساً لها، وليس بكونه ممثل فلسطين في الجامعة العربية. ووافقت القمة على قرار المنظمة إنشاء جيش التحرير الفلسطيني، الذي باشرت تشكيله مع نهاية عام ١٩٦٤ في قطاع غزة، وخصصتها بميزانية سنوية قدرها مليون دينار أردني، تسهم فيها الدول العربية بحصص معينة دعماً للكيان الفلسطيني.

مؤتمر القمة العربي الثالث (١٣ - ١٧/ ايلول ١٩٦٥ في الدار البيضاء) :

طالب الشقيري في هذا المؤتمر، بتكوين كتائب جيش التحرير الفلسطيني في الأردن ولبنان، وتسهيل تطبيق قانون التجنيد الإجباري على الفلسطينيين في الوطن العربي بعد تطبيقه في قطاع غزة، وفرض ضريبة التحرير على الفلسطينيين أينما كانوا بنسبة تراوح بين ٣ و٦ % من دخولهم. كما طالب بدفع الدول العربية متأخراتها المالية المستحقة للمنظمة وجيش التحرير الفلسطيني، اللذَين أكد المؤتمر في بيانه الختامي، اعتزامه تقويتهما.

موقف الولايات المتحدة الأمريكية من إنشاء المنظمة :

رفضت الولايات المتحدة الأمريكية عام ١٩٦٤ قيام المنظمة، ووجهت مذكرة إلى بعض الدول العربية للتحذير منه. ووعدت بتسوية القضية الفلسطينية من خلال الأمم المتحدة. ويرجع ذلك في جانب منه إلى موقف الشقيري المعادي لواشنطن، عندما كان ممثلاً لسورية في الأمم المتحدة.

ويتضح مما سبق، أن إعلان قيام منظمة التحرير الفلسطينية قد مثّل تمكّن المجلس الوطني الأول من ترسيخ مفهوم الكيانية الفلسطينية وتجسيده عملياً، ولئن لم تعارض المنظمات الفلسطينية وقتها هذا الكيان، فإنها دعت إلى تطويره، وتحويل المنظمة حزباً سياسياً ثورياً، أو حركة فدائية مسلحة. ومضت المنظمة في ترسيخ بنائها المؤسسي، مغايرة بذلك هذه الدعوات. واستطاعت أن تنجز في خلال فترة قصيرة كياناً مؤسسياً معترفاً به عربياً، فمسألة التمثيل وإبراز الهوية، قد مثلتها المنظمة في هذه المرحلة، بقيادة الشقيري، واستمرت حتى حزيران ١٩٦٧، وكانت بحماية القرار العربي.

وطرحت المنظمة نفسها إطاراً جبهوياً عريضاً، ينضوي تحت لوائه كلُّ الفلسطينيين من دون أن تجد في التعدد العقائدي والفكري عائقاً لعملية التحرير، ولم تتقبل فكرة الانضمام إليها بشكل تنظيمي، وإنما بشكل فردي .وكان قيام المنظمة، في إطار الرسمية العربية وبترحيب منها، استجابة عملية لحالة قائمة في الواقع الفلسطيني نفسه، مثلت فيه المنظمة الشرعية السياسية على النحو الذي أقره النظام الإقليمي العربي في عقد الستينيات، فلم تقدم سوى الحد الأدنى من المساهمة في تطور الهوية الفلسطينية، ولم تكتسب الشرعية الشعبية الكاملة. في حين مثلت حركة المقاومة "النزوع المكافح القاعدي"، المعتمد على الذات، والخارج عن الأطر القانونية؛ فقدم إطار المنظمة الكيان الفلسطيني، بينما جسد إطار المقاومة الهوية الفلسطينية.

دور منظمة التحرير الفلسطينية (حزيران ١٩٦٤ - حزيران ١٩٦٧)

اعتمدت المنظمة عام ١٩٦٤، على ركنَين أساسيَّين: أحدهما فلسطيني، تجسد في تصميم شعب فلسطين على إقامة كيانه والآخر عربي، تمثل في موافقة الحكومات العربية على الاعتراف بهذا الكيان ودعمه. وأسفرا عن إنشاء مقر المنظمة في القدس، وتأسيس الدوائر، وفتح المكاتب في العواصم العربية، ونشوء جيش التحرير الفلسطيني والتنظيم الشعبي. وتمخض جهد رئيس اللجنة التنفيذية الأولى وأعضائها والعاملين فيها ببناء هيكلها على أُسُس متينة وتشييد مؤسساتها، وأهمها المجلس الوطني ومجلس إدارة الصندوق القومي.

واقتصرت اهتمامات المرحلة الأولى، على المسائل المتعلقة مباشرة بمتطلبات النضال السياسي والعسكري والنشاطات التعبوية، التي تخدم تلك الاهتمامات؛ ويرجع ذلك أساساً، إلى أن المنظمة كانت تنظيماً معنوياً مُنع من ممارسة سلطة شرعية كافية على الفلسطينيين؛ خوفاً من أن ينتزع من الحكومات المضيفة للفلسطينيين سلطانها عليهم، كما يرى أنيس صايغ. إلا أن المنظمة بقيادة الشقيري، نجحت في أن تحتفظ بوجودها، فقد استمرت، واستقطبت اهتمام القوى الفلسطينية. ولئن تحولت دورات المجلس الوطني الثلاث في فترة الشقيري، في أقلّ تقدير إلى ندوات واسعة للعمل السياسي، فإن وجود المنظمة نفسه والأنشطة التي حفزتها، أسهما في زيادة وزن العمل الوطني الفلسطيني.

ونجح الشقيري بالاعتماد على دعم مصر في تطوير مكانة المنظمة، وتغيير صورتها في العالم العربي وأوساط الرأي العام الفلسطيني. واستطاع أن يُبقي المنظمة في منأى عن التقلبات العربية، بعدم التدخل في الشؤون الداخلية العربية. واهتم بدورها في تطوير الشخصية الفلسطينية، وبناء كيان حقيقي للشعب الفلسطيني.

لم تكن منظمة التحرير الفلسطينية في سنواتها الأولى مستقلة ذاتياً، بل كانت في حاجة إلى المداورة بحذر، لكي تضمن بقاءها؛ وهو ما نجح أحمد الشقيري في إنجازه، إذ لم يجعلها أداة في النزاعات العربية. وهو يلمح إلى ذلك، قائلاً: "ولدت المنظمة على فراش مؤتمر القمة، أسيرة الظروف العربية". إلا أن فترة قيادته، شهدت خلافات مع الأردن خاصة. ولكن الوساطة العربية أفلحت في وقف الحملات الإعلامية بين الطرفَين .وبادر أحمد الشقيري إلى زيارة الأردن في نهاية عام ١٩٦٥؛ غير أن زيارته لم تفلح، بل ازدادت حملة الأردن على المنظمة حتى إنه طالب بحلها في حزيران ١٩٦٦، وتشكيل منظمة أخرى وفق أُسُس جديدة؛ ليصبح الكيان الفلسطيني عاملاً إيجابياً .

وتفاقمت الخلافات إثر غارة إسرائيلية على قرية السموع الأردنية في ١٣/ تشرين الثاني ١٩٦٦، فجرت تظاهرات في الضفة الغربية، طالبت بالتسليح للدفاع عن الأرض والعرض. وحدد أحمد الشقيري في بيانه أمام اجتماع مجلس الدفاع العربي في ايلول ١٩٦٦، مطالب المنظمة من الأردن، بدخول جيش التحرير الفلسطيني إليه، وتمكينها من الاضطلاع بجميع مسؤولياتها القومية في أراضيه، وإعلان التجنيد الإجباري، وتسليح المدن والقرى الأمامية، وإنشاء فِرق المقاومة الشعبية والدفاع المدني.

قررت الحكومة الأردنية في ٤/ شباط ١٩٦٧، إلغاء اعترافها بمنظمة التحرير الفلسطينية، ومقاطعة اجتماعات الجامعة العربية التي يحضرها أحمد الشقيري.

واستمرت الحملات بينهما حتى تأزم الأحداث في ايار ١٩٦٧، بين العرب وإسرائيل؛ ووصول الملك حسين في ٣٠/ ايار ١٩٦٧ إلى القاهرة، حيث وقّع اتفاقية دفاع مشترك مع الرئيس جمال عبدالناصر. وعاد أحمد الشقيري مع الملك حسين على الطائرة نفسها إلى عمّان.

وفي الخامس من يونيو، بدأت إسرائيل عدوانها على مصر والأردن وسورية. واحتلت سيناء، وهضبة الجولان، والضفة الغربية، والقدس الشرقية، وقطاع غزة؛ فأمست فلسطين كلُّها تحت سيطرة إسرائيل.

واجتاحت العالم العربي في عقب هزيمة حزيران ١٩٦٧، موجة من النقد الذاتي. و "كان من المتفق عليه بشكل عام، أن الشقيري وكافة التجاوزات اللفظية المماثلة، يجب أن تستبعد"

المنظمة ومؤتمر الخرطوم :

وبعيد هزيمة حزيران ١٩٦٧، عقد مؤتمر الخرطوم في ٢٩/ اب؛ تلا فيه أحمد الشقيري مذكرة باسم المنظمة، تتلخص في الآتي:

أولاً :لا صلح، ولا تعايش مع إسرائيل.

ثانياً :رفض المفاوضات مع إسرائيل، وعدم الاعتراف بالاحتلال السابق (احتلال الأراضي الفلسطينية عام ١٩٤٨)

ثالثاً :عدم الموافقة على أي تسوية، فيها مساس بالقضية الفلسطينية، وما يؤدى تصفيتها.

رابعاً :عدم التخلي عن قطاع غزة والضفة الغربية، ومنطقة الحمة. وتأكيد على عروبة القدس بخاصة.

خامساً :في نطاق الاتصالات الدولية في هيئة الأمم المتحدة وخارجها، لا تنفرد أي دولة عربية بقبول أي حلول لقضية فلسطين.

سادساً :التركيز الدائم المستمر على الصعيدَين: العربي والدولي، في أن قضية فلسطين وإن تكن قضية عربية مصيرية، إلا أن شعبها هو صاحب الحق الأول في وطنه، الذي يقرر مصيره.

ورفع أحمد الشقيري بذلك أربع مقترحات: لا صلح، ولا تفاوض، ولا اعتراف بإسرائيل، ولا انفراد لدولة عربية بالحل. بيد أن المؤتمر لم يقرر سوى الثلاث الأولى فقط.

واقترح أحمد الشقيري على مؤتمر قمة الخرطوم باسم المنظمة، إصدار قرارات تطالب بالوفاء بالالتزامات المالية تجاه المنظمة وجيش التحرير الفلسطيني. وتمكِّن المنظمة من تحمل مسؤوليتها عن تنظيم الشعب الفلسطيني، وتعزيز جيش التحرير الفلسطيني، واستكمال سلطتها عليه، وإنشاء معسكرات لتدريب الفلسطينيين في الدول العربية بالتعاون مع المنظمة، وتمكين هذه الأخيرة من استيفاء ضريبة التحرير من الفلسطيني.

وغادر أحمد الشقيري ووفد المنظمة المؤتمر، ورفضوا كافة محاولات إعادتهم إليه في إثر رفض القمة العربية لاقتراح "ألا تنفرد أية دولة عربية بقبول أية تسوية للقضية الفلسطينية"؛ ورفض الموافقة على اقتراح "الدعوة إلى مؤتمر قمة عربي، للنظر في أي حلول مقترحة مستقبلاً للقضية الفلسطينية؛ وتحضره المنظمة."

استقالة الشقيري :

عززت هزيمة ١٩٦٧ مكانة المنظمات الفدائية. وحطت من مكانة منظمة التحرير الفلسطينية؛ بسبب ارتباط رصيدها برصيد الأنظمة العربية التقدمية .ولقيت المقاومة الفلسطينية تأييداً جماهيرياً، بل اكتسبت "صفة تمثيلية "للشعب الفلسطيني، في إطار ترجيح فكرة الحرب الشعبية لمواجهة الوجود الصهيوني، ولا سيما أن احتلال إسرائيل للضفة الغربية وقطاع غزة وسّع خطوط مواجهتها. وبينما اتخذ أحمد الشقيري موقفاً متصلباً في قمة الخرطوم؛ كان ياسر عرفات في الأراضي المحتلة (الضفة الغربية) يحاول إقامة بنية تحتية لـ "حركة فتح" لمقاومة الاحتلال.

ودخل أحمد الشقيري والمنظمة في مرحلة عزلة سياسية، إلا أنه كان يراها "مرحلة انتقال" من الجبهة الرسمية إلى جبهة العمل الشعبي، بعيداً عن ارتباطات الحكومات العربية؛ إذ إن المنظمة رأت أن تدخل بعد العدوان الإسرائيلي الأخير إلى طور جديد، يكون للعمل السياسي فيه نصيب صغير، وأن الواجب القومي يحمل المنظمة في الظروف الحاضرة على ألاّ تكشف عن خططها ولا عن أعمالها. وأشار الشقيري إلى ذلك بقوله: "لقد مضت على المنظمة أربعة شهور (تشرين الاول ١٩٦٧) منذ العدوان الإسرائيلي، جنحت خلالها إلى الصمت، إلاّ حينما تدعو ظروف

القضية إلى تحديد موقف، وهذا يتطلب إصدار بيان وتصريح". وأكد القول أنه: "ليس للمنظمة مع الدول العربية بعد مؤتمر الخرطوم أي تعاون سياسي"، فحتم بذلك على نفسه وعلى المنظمة العزلة السياسية عن الوطن العربي، والاستمرار في إطلاق التصريحات "المثيرة"، من دون النظر في عقباها.

سارعت "حركة فتح" إلى توجيه مذكرة في ٩ /كانون الأول١٩٦٧ إلى الدول العربية، أعربت فيها عن قلقها من التصريحات "المضللة"، التي يدلى بها الشقيري؛ "موهماً" الرأي العام، العربي والعالمي، أن المنظمة تضطلع بواجبها الوطني في الأراضي المحتلة. وطالبت المذكرة الدول العربية باتخاذ الوسائل الكفيلة "بسد أبواب" أجهزة الإعلام العربية في وجه الشقيري؛ "حتى لا يتخذ منها وسيلة لخدمة أغراضه الشخصية في تضليل الجماهير"، ولا سيما أنه ذكر في إحدى مؤتمراته الصحفية، أن المنظمة "تمد الآن المنظمات الفلسطينية بالمال والسلاح والتخطيط والتدريب، إضافة إلى أن عناصر المنظمة النضالية تتولى قيادة النضال داخل المناطق المحتلة". وقد أذاع مكتب المنظمة في بيروت في ٧/ كانون الاول ١٩٦٧، أنه قد شُكِّل "مجلس قيادة الثورة لتحرير فلسطين"؛ ليكون "مسؤولاً عن قيادة العمليات العسكرية" في جميع مناطق فلسطين. ونفت "حركة فتح" في اليوم التالي، وجود هذا المجلس "الوهمي"؛ بينما وجّه الشقيري بياناً، ذكر فيه تأييد المنظمة لذلك المجلس.

وطالب سبعة من أعضاء اللجنة التنفيذية في ١٤ /كانون الأول ١٩٦٧، في مذكرة إلى رئيس المنظمة، أن يتخلى عن الرئاسة؛ "للأساليب التي تمارسون بها أعمال المنظمة". وأعلنوا استقالتهم من اللجنة .وهم: يحيى حمودة، ونمر المصري، وبهجت أبو غربية، وأسامة النقيب، ووجيه المدني، ويوسف عبدالرحيم، وعبدالخالق يغمور. وقد بادر الرئيس في ١٩/ كانون الاول ١٩٦٧ إلى فصلهم جميعاً. وانضم إلى المطالبين بتنحية الشقيري عبدالمجيد شومان، رئيس الصندوق القومي. وسرعان ما توالت المطالبة بتنحيته، من "حركة فتح"، و"الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين"، وثمانية من أعضاء اللجنة التنفيذية الخمسة عشر؛ ما اضطر الشقيري، في ٢٤ كانون الاول ١٩٦٧، إلى تقديم استقالته

.
قررت اللجنة التنفيذية أن يتولى يحيى حمودة أحد أعضائها رئاسة المنظمة بالوكالة، إلى حين انعقاد المجلس الوطني الفلسطيني. ودعت في ٢٥/ كانون الأول١٩٦٧ إلى القيادة الجماعية، وتطوير أجهزة المنظمة. وسلم رئيس الدائرة السياسية للمنظمة أمين عام الجامعة العربية خطاباً، باعتماد يحيى حمودة ممثلاً لفلسطين لدى الجامعة.

ويعلّل الشقيري استقالته؛ بأنها ترجع إلى "مشكلته" مع "الملوك والرؤساء العرب، الذين لا يمكنه العمل معهم، ولا يمكن العمل بدونهم؛ وهذه هي المشكلة". ويرى أن للصحافة المصرية دوراً في استقالته.

تولّي قادة المقاومة قيادة المنظمة :

تنامت حركة المقاومة الفلسطينية في أعقاب حرب ١٩٦٧، فأصبح العامل الفلسطيني للمرة الأولى منذ نكبة ١٩٤٨، مهماً، وفعالاً في الصراع. واطّرد العمل الفدائي، وطرحت ظاهرة تعدد التنظيمات الفدائية نفسها في ساحة النضال الفلسطيني. فأعلن تشكيل تنظيمات جديدة، وجُهِرَ بتلك التي كانت سرية منها .فبدأت تنضم إلى "حركة فتح" جماعات فدائية، وحالفت تنظيمات أخرى "الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين"؛ ورافق ذلك محاولة منظمة التحرير الفلسطينية شق طريقها،

وتثبيت وجودها في ساحة النضال الفلسطيني. وتزعمت "حركة فتح" في أعقاب الحرب واستقالة الشقيري، المطالبة بتجديد المنظمة، ورفعت شعار استبدال قادة الكفاح المسلح بـ "ثوار المكاتب". وأصبحت في تقدير عبد الناصر أخلص الجماعات الفلسطينية، وأقدرها على تولّي قيادة منظمة التحرير الفلسطينية.

وفي كانون الثاني ١٩٦٨ دعت "حركة فتح" إلى عقد مؤتمر عام في القاهرة، من أجل البحث في إقامة الوحدة الوطنية، وتدعيم الكفاح المسلح وتنميته، وتشكيل لجنة تحضيرية لمؤتمر وطني تضم جميع حركات المقاومة، والشخصيات المستقلة. وقد لبت الدعوة ثماني منظمات، بعد أن اعتذرت منظمة التحرير الفلسطينية و"الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين". وأسفر المؤتمر عن قرارات تتعلق بالوحدة الوطنية في المجال العسكري للفصائل المشاركة في المؤتمر. وألّفت المنظمة لجنة تحضيرية مكونة من أربعة أشخاص برئاسة يحيى حمودة؛ للاتصال بـ "حركة فتح" و"الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين". وبعد عدة اجتماعات، اتُّفق على تشكيل المجلس الوطني في دورته الرابعة من مائة عضو؛ لتدخل من خلالهم كلُّ التنظيمات الفدائية إلى المنظمة، تمهيداً للدخول في اللجنة التنفيذية، ثم رئاستها فيما بعد. وفي ١٠تموز ١٩٦٨ دخلت "حركة فتح " المنظمة في المجلس الوطني الرابع؛ لكونه أرضاً مشتركة مقبولة، وذلك بشرطَين:

الأول :ألاّ يعني دخولها إلى المنظمة قبولها بالطريقة التي أنشئت بها، بصفتها ممثلة للكيان الفلسطيني بقرارات مؤتمر القمة العربي؛ لأن ذلك يجعلها منظمة قومية، مرتبطة بالواقع العربي الرسمي؛ ما يعكس تناقضاته عليها.

الثاني :أن تظل "حركة فتح" بما فيها قواتها "العاصفة"، محافظة على شخصيتها الاستقلالية، وتنظيماتها السرية، ومنطلقاتها الوطنية. كما اشترطت أن يتضمن المجلس الوطني اشتراك الهيئات والمنظمات الفلسطينية كافة، واستقلاله الكامل عن جميع الحكومات العربية، وفرز مناضلي الصالونات من الحركات الفدائية. وأكدت أن أهمية هذا المجلس الوطني تنبع من ضرورة قضية وحدة التنظيمات الفلسطينية المقاومة، ونقل الكفاح المسلح إلى مرحلة أعلى. كما دعت كافة المؤتمرين إلى تحقيق أسباب النجاح للمؤتمر، وحمايته من الأخطاء والأخطار، والتي تتمثل في ثلاثة عوامل:

١- جعْل مهمة المجلس الأولى والأساسية، هي العمل على زعزعة وجود العدو في الأراضي العربية المحتلة. وهو لا يتحقق إلاّ بمزيد من الالتحام بالشعب وتنظيمه وتوجيهه، وتدريبه عسكرياً وسياسياً؛ وبرسم إستراتيجية عسكرية وسياسية واضحة؛ للتحرير وما بعده.

٢- التحذير من حمل تناقضات منظمات المقاومة إلى المجلس الجديد، ومحاولة كلِّ منظمة التشبث بخطها السابق.

٣- تولّي المجلس الوطني رسم استراتيجية سياسية للعمل المسلح، توضح أهدافه، وتحدد مداه.

٤- قررت الدورة الرابعة للمجلس الوطني الفلسطيني، أن ينتخب هو نفسه أعضاء اللجنة التنفيذية، بدلاً من أن يسميهم رئيسها، الذي كان يجمع بين رئاستَي اللجنة والمجلس. فتقرر الفصل بين المنصبَين، وأصبحت اللجنة تنتخب رئيسها من ضمن أعضائها. كما عُدِّل الميثاق القومي الفلسطيني إلى الميثاق الوطني الفلسطيني .

وقرر المجلس كذلك، استمرار اللجنة التنفيذية التي يرأسها يحيى حمودة في ممارسة صلاحياتها، وإرجاء انتخاب لجنة جديدة إلى حين انعقاد الدورة الخامسة للمجلس الوطني في شباط ١٩٦٩ .

وانتخبت الدورة الخامسة يحيى حمودة رئيساً للمجلس. وانتخبت لجنة تنفيذية بالتزكية، تضم ممثلين عن "حركة فتح"، و"الصاعقة"، و"المنظمة"، و"المستقلين". وبادرت اللجنة إلى انتخاب ياسر عرفات رئيساً، وإبراهيم بكر نائباً له.

استقبل عبد الناصر أعضاء اللجنة التنفيذية، وأكد وضع إمكانات مصر بلا حدود، في سبيل دعم المقاومة المسلحة .وبدأت مرحلة جديدة من مراحل الوحدة الوطنية بدخول منظمات المقاومة في إطار منظمة التحرير الفلسطينية بدءاً من عام ١٩٦٨. وتمكنت فتح من السيطرة على الشبكة الإدارية والمالية وجيش التحرير، الذي كان يضم اثني عشر ألف رجل من وحدات نظامية، إضافة إلى قوات التحرير الشعبية التابعة للمنظمة كذلك؛ لكونها جزءاً من جيش التحرير. وكان من أولى مهمات فتح "تطهير" المنظمة من بيروقراطيتها، وحل مشكلات جيش التحرير الفلسطيني المتراكمة خلال سنوات الركود السابقة. كما سعت فتح إلى تبديد عوامل الشقاق داخل المقاومة والناتجة من تعددية الفصائل. وتأسست قيادة الكفاح الفلسطيني المسلح بقيادة قائد جيش التحرير الفلسطيني، للتحكم في تعدد المنظمات، ولتكون قاعدة لتنسيق العمل، وخطوة نحو تنظيم جبهة واسعة، تجمع الفدائيين.

وشكل وصول الفصائل الفدائية بقيادة "فتح "إلى قيادة المنظمة، بحلول عام ١٩٦٩ دفقاً في نشاط المنظمة، وفي الشعور الوطني عند الفلسطينيين، إضافة إلى التغييرات في الأجيال والقيادة؛ ما أحدث تحولات بنيوية مهمة. وبذلك، لم تضعف حرب ١٩٦٧، على عكس حرب ١٩٤٨، بناء الكيان المؤسسي للشعب الفلسطيني؛ فازدادت أهمية المنظمة، وتعززت مكانتها في الحياة السياسية الفلسطينية، واطَّردت انطلاقة الكفاح الفلسطيني المسلح.

ومما لاشك فيه أن معيار التمييز بين اللاجئ والنازح يتمثل في عبور الحدود الدولية حيث يتخطاها اللاجئ إلى دولة أخرى، في حين يبقى النازح ضمن إطار دولته .

وفيما يختص بمعاملة اللاجئين فتنقسم المصادر القانونية إلى ستة أنواع من المصادر وهى الاتفاقيات الدولية، الإعلانات الدولية، الاتفاقيات الإقليمية، التشريعات الوطنية، تطور وضع الفرد الأجنبي، الحركة الدولية لحقوق الإنسان، أما أهم المصادر الخاصة فهي القرارات الصادرة عن الجمعية العامة ومجلس الأمن(١٥).

تطور قضية اللاجئين الفلسطينيين ١٩٤٨ – ١٩٦٧ :-

نشأت مشكلة اللاجئين من الفلسطينيين العرب كنتيجة للعمليات الحربية في فلسطين عام ١٩٤٨، واعتداء اليهود على السكان العرب، وإخراجهم من ديارهم وقراهم، أو هربهم منها، حيث بلغ عددهم آنذاك ما يقرب من ٩٠٠ ألف لاجئ فلسطيني، لجأوا إلى الدول العربية المجاورة (١٦).

ومن أهم الأسباب التي أدت إلى ظهور قضية اللاجئين الفلسطينيين عمليات الطرد الجماعية التي تمت في حيفا، اللد، الرملة، طبرية، صفد، بئر سبع، بالإضافة إلى عدد آخر من المدن والقرى العربية(١٧)، الإرهاب اليهودي وذلك عن طريق منظمات الهاغاناه، شتيرن، أرغون، وشروع اليهود في تدمير مدن وقرى العرب العزل(١٨)، أيضا الحرب النفسية ففي الوقت الذي استمرت فيه محطات الإذاعة العربية تبث النداءات إلى عرب فلسطين وتناشدهم البقاء في منازلهم، كانت محطة الإذاعة التابعة للهاغاناه تطلق الشائعات الكاذبة لإضعاف معنويات عرب فلسطين(١٩) .

كما لعبت الدول الكبرى دورا بارزا في إيجاد قضية اللاجئين فقد ساعدت بريطانيا أثناء الانتداب في إجلاء عرب فلسطين، وتمكين اليهود من الاستيلاء على عدد كبير من المدن والقرى الهامة(٢٠)، كما أن هجرة أعداد كبيرة من اليهود أثناء الانتداب عمل على إزاحة السكان العرب، وإيجاد مشكلة اللاجئين، كذلك فقد سهلت بريطانيا بيع الأراضي العربية لليهود(٢١)، أما الولايات المتحدة فقد طالبت بفتح باب الهجرة اليهودية دون قيد أو

الممسوحه ضوئيا بـ CamScanner

شرط، كما أن اعتراف أمريكا المباشر بإسرائيل فور قيامها وتدعيمها، وتقديم المساعدات لها أدى إلى تقوية إسرائيل وإضعاف العرب[٢٢].

وبالنسبة لأعداد اللاجئين وتوزيعاتهم فتقدر المصادر العربية عدد اللاجئين الفلسطينيين الذين نزحوا من فلسطين قبل حرب ١٩٤٨ وبسببها بحوالي ٩٠٠ ألف لاجئ، وتقدرهم الأونروا بما يقرب من ٧٢٥ ألف لاجئ[٢٣]، ويبلغ عدد القرى التي نزح أهلها بسبب الأعمال العدائية في حرب ١٩٤٨ بـــ ١٥٤ قرية، بينما يبلغ عدد القرى المدمرة بحوالي ٣٦٩ قرية، وأن كانت المصادر الفلسطينية تقدرها بأكثر من ذلك[٢٤].

أما عن أوضاع اللاجئين الفلسطينيين في البلاد العربية التي لجأوا إليها فهي كالتالي:

الأردن : حوى الأردن منذ ١٩٤٨ أكبر عدد من اللاجئين الفلسطينيين، وأيضا الشطر الأعظم من لاجئ ١٩٦٧، ومع ذلك فإن السياسة الأردنية التي رمت إلى دمج اللاجئين في النسيج الذاتي للدولة من جميع الجوانب بما في ذلك الحصول على المواطنة والجنسية، جعلت هؤلاء في وضع أفضل مقارنة حتى باللاجئين المقيمين على ما تبقى من فلسطين التاريخية "الضفة وغزة"[٢٥].

وعقب توحيد الضفتين الشرقية والغربية وما نجم عنه آنذاك من نشأة المملكة الأردنية الهاشمية، أصبح الفلسطينيون يشكلون نصف سكان المملكة تقريبا، ونتيجة توحيد قوانين المملكة، اعتبر اللاجئون الفلسطينيون مواطنين أردنيين[٢٦].

ولم تتضح طبيعة الشروط التي اكتسب الفلسطينيون بموجبها المواطنة الأردنية إلا مع صدور قانون الجنسية الأردنية في ١٦ فبراير ١٩٥٤، والذي نص في مادته الثالثة على "كل من يحمل الجنسية الفلسطينية قبل ١٥ مايو ١٩٤٨ من غير اليهود ويكون محل إقامته العادية في المملكة تاريخ نشر هذا القانون يصبح مواطنا أردنيا"، كما نصت مادته الخامسة أيضا على "أن لملك الأردن أن يمنح جنسية الدولة لأي عربي ولد في الأردن أو في الجزء المحتل من فلسطين ويكون منحه هذه الجنسية شرط تنازله عن جنسيته الأصلية"، وبهذا أصبح اللاجئين في الأردن متساوين في الحقوق والواجبات مع الأردنيين الأصليين[٢٧].

الممسوحه ضوئيا بـ CamScanner

والحقيقة أن اعتبار النظام الأردني للفلسطينيين كمواطنين الأردنيين منحهم فرص الحصول على الوظائف في مختلف أجهزة الدولة، ومن هنا تميز هذا الجزء من الشعب الفلسطيني باستقرار نسبي في وضعه الاقتصادي، نتيجة وجود الدخل الثابت[٢٨].

إن مشكلة اللاجئين قد تركت آثارا كبيرة على جميع الدول العربية، لكن الأردن كان أكثر هذه الدول تأثرا بهذه المشكلة، لأن أكثر من نصف عرب فلسطين اتخذوا الأردن مقرا لهم، فاستطاعوا أن يؤثروا في حياته على مختلف المستويات[٢٩].

ومن ناحية أخرى وقع اللاجئون الفلسطينيون في الأردن في حيرة التنازع الذي أطل بين الحين والآخر بين النظامين الأردني والفلسطيني، ودفعوا في بعض أطوار هذا التنازع ثمنا باهظا من أمنهم الذاتي، وليس الصراع الدامي في المخيمات عامي ١٩٧٠، ١٩٧١، سوى مثل بارز لهذا الخصوص[٣٠].

سوريا : قدرت أعداد اللاجئين الفلسطينيين في سوريا إبان حرب ١٩٤٨ بما يقرب من ٨٥ ألف لاجئ[٣١]، وبنهاية عام ١٩٧٠ وصل عدد الفلسطينيين في سوريا ما يقرب من ١٥٠ ألف فلسطيني[٣٢].

ومنذ البداية عاملت السلطات السورية اللاجئين الفلسطينيين على قدم المساواة مع المواطنين السوريين، من حيث أنهم منحوا الحق في العمل والتنقل داخل البلاد، ولهم الحق في التجنس بالجنسية السورية، شرط أن يمر عليه خمس سنوات إقامة والتي نص عليها قانون الجنسية السوري[٣٣].

وقد أصدرت الحكومة السورية عدة قوانين تنظم حياة اللاجئين الفلسطينيين في تعاملاتهم داخل سوريا، أبرزها القانون (٢٦٠) والذي نص على أن يعامل الفلسطينيون كالسوريين تماما في كل ما تنص عليه القوانين والأنظمة السورية المتعلقة بحقوق التوظيف، العمل، التجارة، الخدمة العسكرية[٣٤].

وسوريا هي البلد العربي الوحيد الذي أدخل اللاجئين الفلسطينيين في جيشه، وعند إنشاء جيش التحرير الفلسطيني عام ١٩٦٤، أعطى الفلسطينيون في البداية الخيار فيه بدلا

الممسوحه ضوئيا بـ CamScanner

من الجيش السوري، ثم أصبح الفلسطينيون يجندون في الجيش السوري، ثم يطلب جيش التحرير الفلسطيني الأفراد الذين يحتاج إليهم من الجيش السوري[٣٥].

لبنان : يحتل لبنان مكانة فريدة بين الدول العربية من حيث تدابيره الصارمة تجاه اللاجئين الفلسطينيين على عدة جهات، فلا تمنحهم الحكومة اللبنانية تأشيرات بالإقامة، ولا يتمتعون فيها بالحقوق السياسية، ولا تعرض عليهم الخدمة العسكرية، ولا يجوز لهم الحصول على الجنسية اللبنانية، ويعود ذلك إلى نظام الحكم في لبنان والذي يقوم على التوازن الدقيق بين مختلف طوائفه الدينية[٣٦].

وقد تأثر الفلسطينيون كثيرا في فترة الستينات والسبعينات بمختلف النزاعات المسلحة في لبنان، حيث هاجمت إسرائيل مخيمات اللاجئين في لبنان عدة مرات مدعية أن ذلك انتقام لغارات الفدائيين الفلسطينيين على أرضها، كما حدث عامي ١٩٧٢، ١٩٧٣[٣٧].

مصر وقطاع غزة : وضع اللاجئون الفلسطينيون الذين لجأوا لقطاع غزة، إضافة إلى سكان القطاع الأصليين تحت الإدارة المصرية بموجب هدنة رودس الموقعة بين مصر وإسرائيل، وظلت الإدارة المصرية قائمة حتى عام ١٩٦٧، إلى أن وقع القطاع تحت السيطرة الإسرائيلية[٣٨].

ومنذ البداية أبدت مصر اهتماما كبيرا بمشكلة اللاجئين، فقد أصدرت وثائق سفر خاصة باللاجئين، كما ركزت على عمليات دعم اللاجئين اقتصاديا، والتعاون مع هيئات الإغاثة في نقل المواد التموينية، وأصناف الأغذية والملابس إلى القطاع، وتحسين الأحوال المعيشية والاهتمام بتعليم أبناء اللاجئين[٣٩]، كما تعاونت مع هيئة الإغاثة في دراسة وتنفيذ مشاريع التشغيل والاستثمار التي حاولت الهيئة القيام بها في قطاع غزة وسيناء[٤٠].

كما كان لمصر السبق في إقرار المواثيق العربية لضمان حقوق اللاجئين، وكانت أكثر الدولة حماساً لإقرار بروتوكول "معاملة الفلسطينيين في الدول العربية" ،الصادر عن مؤتمر القمة العربي الثالث بالدار البيضاء في سبتمبر ١٩٦٥[٤١].

الممسوحه ضوئيا بـ CamScanner

وقد مرت السياسة المصرية تجاه قضية اللاجئين الفلسطينيين بثلاث مراحل:

المرحلة الأولى : وتشمل فترة الخمسينات، وفي هذه المرحلة هيأت مصر للاجئين حرية التنقل عبر الاعتراف بجواز السفر الذي كانت تصدره حكومة عموم فلسطين، كما يسرت لهم سبل الإقامة، ولكن بآجال محددة قصيرة ما بين شهر إلى ستة أشهر(٤٢)، كما سمحت مصر لمنظمات الإغاثة بالعمل وفي مقدمتها وكالة الإغاثة الأونروا (٤٣).

المرحلة الثانية : وتشمل فترة الستينات، وحتى منتصف السبعينات، وتعتبر العصر الذهبي للاجئين الفلسطينيين في مصر، حيث منح الفلسطينيون في مصر حقوقا مساوية لتلك الممنوحة للمصريين، مع احتفاظهم بهويتهم الفلسطينية، حيث تقرر بحكم القانون مساواة اللاجئ الفلسطيني بالمواطن المصري في كل ما ليس له صلة بمنح الجنسية، والحقوق السياسية.

المرحلة الثالثة : وتبدأ منذ منتصف السبعينات، وقد عمدت الحكومة المصرية في هذه المرحلة إلى إلغاء الكثير من الاستثناءات الممنوحة للاجئين الفلسطينيين في المجالات الاقتصادية والاجتماعية (٤٤).

دول الخليج العربي : وأهمها العراق، الكويت، المملكة العربية السعودية، حيث يعيش في العراق ما يقرب من عشرة آلاف لاجئ فلسطيني، وقد اهتمت الحكومة العراقية برعايتهم فمنحتهم وثائق سفر خاصة بهم، وهم يعاملون على قدم المساواة مع العراقيين ماعدا الحقوق السياسية(٤٥)، وبنهاية عام ١٩٧٣ وصل عدد الفلسطينيين في العراق ما يقرب من ٢٠ ألف لاجئ، وتركزت نشاطهم حول الصناعة، والخدمات الأساسية الضرورية (٤٦).

وفي الكويت لجأ عدد قليل من اللاجئين الفلسطينيين إلى الكويت على أثر حرب ١٩٤٨، حيث كانت الإمارة لا تزال محمية بريطانية، ثم أخذت الجالية الفلسطينية تكبر شيئا فشيئا، حتى أصبح الفلسطينيون مع حلول عام ١٩٦٥ يشكلون أكثر من ١٦ % من مجموع سكان الكويت، ونحو ثلث الأجانب المقيمين فيها(٤٧)، وما بين عامي ١٩٦٥-

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

مذبحة كفر قاسم :-

كان العنف وما يزال احدى الدعائم الرئيسة التي استندت إليها الصهيونية في تحقيق أهدافها في فلسطين. فالإرهاب والقتل الجماعي لم يكونا وسيلة استخدمتها الصهيونية لإقامة دولتها فحسب بل جزءا أساسياً من تكوين الفكر الصهيوني والتقاليد المتوارثة في هذا الفكر. فالمذابح الجماعية التي تحدثت عنها التوراة في أكثر من موضع هي النموذج الذي استخدمه وسارت على هديه فيما بعد العصابات الإرهابية الصهيونية في دير ياسين وقبية وغزة واللد والرملة ونحالين وكفر قاسم (في فلسطين) والفاكهاني والجنوب (في لبنان) وسواها. وهي المذابح التي تمت كلها لتحقيق هدف واحد هو إبادة الشعب الفلسطيني وتصفيته جسدياً بالقتل والتهجير.

وإذا كانت مذابح الفاكهاني والجنوب (١٩٨١) قد استهدفت التصفية الجسدية للمقاومة الفلسطينية والشعب الفلسطيني فان مذابح دير ياسين (١٩٤٨) وكفر قاسم (١٩٥٦) كانت تستهدف بالإضافة إلى تصفيته الجسدية تهجير من لم تطلبهم المذبحة عن طريق بث الرعب في نفوسهم ودفعهم إلى مغادرة البلاد.

ولعل أكثر ما يلفت الانتباه في سلسلة المجازر التي نفذتها الصهيونية ضد الشعب الفلسطيني أن المنفذين كانوا دائماً يعرفون ما يفعلون، وأن اتجاه العنف والإرهاب والقتل الجماعي الذي تربت عليه الكوادر الأولى المؤسسة للجيش الإسرائيلي ظلت تتناقله أجيال الجيش الإسرائيلي فوجا بعد فوج (:جيش الدفاع الإسرائيلي)

إن مذبحة كفر قاسم لا تختلف مطلقاً من حيث الهدف عن مذبحة دير ياسين وغيرها فالاعترافات التي دونتها محاضر محاكمات منفذي المذبحة تشير إلى أن الهدف منها كان دفع (عرب إسرائيل) إلى مغادرة البلاد. فقد ورد على لسان الشاهد الضابط الإسرائيلي كول في المحاكمة قوله "كان أمر منع التجول خطيراً جداً ولا يحتمل التأويل. فبموجبه كان علينا أن نقتل كل حي من الرجال والنساء والأطفال إذا وجدوا خارج بيوتهم في ساعات منع التجول. وكان شعوري أن الحرب ستقع على حدود الأردن، وأن الهدف الأمر هو أن يهرب أبناء الأقليات هرباً جماعياً إلى ما وراء الحدود."

عشية العدوان الثلاثي على مصر (١٩٥٦) عهدت قيادة الجيش الإسرائيلي إلى إحدى الكتائب مهمة المرابطة على الحدود الأردنية الإسرائيلية وألحقت بها وحدة حرس الحدود التي يقودها الرائد شموئيل مليكي على أن يتلقى أوامره مباشرة من قائد الكتيبة يسخار شدمي الذي أعطي سلطات

الممسوحه ضوئيا بـ CamScanner

كاملة من ضمنها فرض منع التجول ليلاً على القرى العربية الموجودة في منطقة عمل كتيبته، وهي قرى المثلث: كفر قاسم، وكفر برا، وجلجولية، والطيرة، والطيبة*، وقلنسوة، وبير السكة، وايتان.

في ١٩٥٦/١٠/٢٩، وهو اليوم الذي بدأ فيه العدوان الثلاثي على مصر، استدعى شدمي الرائد ملينكي إلى مقر قيادته وأبلغه المهمات الموكولة إلى وحدته والتعليمات المتعلقة بطريقة تنفيذها. واتفقا على أن يكون حظر التجول على القرى المشار إليها من الساعة الخامسة مساء إلى السادسة صباحاً. وطلب شدمي من مليكي أن يكون منع التجول حازماً لا باعتقال المحالفين وإنما باطلاق النار. وقال له: "من الأفضل قتيل واحد" (وفي شهادة أخرى عدة قتلى) بدلاً من تعقيدات الاعتقالات. وحين سأل ملينكي عن مصير المواطن الذي يعود من عمله خارج القرية دون أن يعلم بأمر منع التجول قال شدمي: "لا أريد عواطف". وأضاف بالعربية "الله يرحمه."

توجه ملينكي اثر ذلك إلى مقر قيادته وعقد اجتماعاً حضره جميع ضباط الوحدة وأبلغهم فيه أن الحرب قد بدأت وأفهمهم المهمات المنوطة بهم وهي تنفيذ قرار منع التجول بحزم وبدون اعتقالات، وقال: "من المرغوب فيه أن يسقط بضعة قتلى". ووزع جنوده إلى مجموعات.

جرى بعد ذلك توزيع المجموعات على القرى العربية في المثلث واتجهت مجموعة بقيادة الملازم غبرائييل دهات إلى قرية كفر قاسم. وقد وزع دهان مجموعته إلى أربع زمر رابطت إحداها عند الساحل الغربي للقرية.

وفي الساعة الرابعة والنصف من مساء اليوم نفسه استدعى رقيب من حرس الحدود مختار كفر قاسم وديع أحمد صرصور وأبلغه فرض منع التجول وطلب منه إعلام أهالي القرية بذلك. فقال له المختار ان هناك ٤٠٠ من الأهالي في العمل خارج القرية ولن تكون مدة نصف الساعة الباقية كافية لإبلاغهم. فوعد الرقيب أن يدع جميع العائدين من العمل "يمرون على مسؤوليته ومسؤولية الحكومة."

وفي الساعة الخامسة تماماً بدأ المذبحة عند طرف القرية الغربي حيث رابطت وحدة العريف شالوم عوفر على المدخل الرئيس فسقط ٤٣ شهيداً، وفي الطرف الشمالي سقط ثلاثة شهداء، وفي داخل القرية سقط شهيدان. وأما في القرى الأخرى فقد سقط شهيد في قرية الطيبة وهو صبي عمره ١١ عاماً.

الممسوحه ضوئيا بـ CamScanner

يصف أميل حبيبي في كتابه "كفر قاسم المجزرة" الذي صدر في الذكرى العشرين لهذه المذبحة البشعة (١٩٧٦) تفاصيل ما حدث على المدخل الغربي لكفر قاسم وكيف سقط الضحايا على تسع موجات متتالية لأنهم كانوا يعودون إلى القرية على دفعات. فحين انتهت تصفية الموجة السادسة منهم وكان عدد الضحايا فيها ١٥ شهيداً قام الملازم دهان الذي كان يشارك في عمليات القتل ويطلع أثناء تجواله في سيارة الجيب على كل ما يجري بإبلاغ قيادته بذلك قائلاً: "ناقص ١٥ عربياً". ثم أتبعه بنداء آخر بعد أن سقط ضحايا الموجة السابعة وعددهم عشرة شهداء وقال فيه: "من الصعب عدهم". فالتقط النداءين النقيب ليفي وحولهما إلى قائد الوحدة ملينكي فأصدر هذا أوامره بإيقاف إطلاق النار حالاً والتصرف باعتدال. وحين وصل هذا الامر إلى الملازم دهان كان عدد الشهداء قد وصل إلى 48شهيداً سقطوا خلال مدة لا تتجاوز الساعة، أي قبل السادسة مساء.

وكان من بين الثلاثة والأربعين عربياً الذين قتلوا عند مدخل القرية سبعة من الأولاد والبنات وتسع من النساء شابات ومسنات احداهن عمرها ٦٦ عاماً .وأما الثلاثة الذين سقطوا في الطرف الشمالي للقرية فكان من بينهم ولدان عمراهما ٩ و١٥ عاماً. وفي وسط القرية سقط شهيدان من بينهما طفل عمره ٨ سنوات.

وهكذا لم يتوقف اطلاق النار إلا بعد أن أصيب تقريباً كل بيت في كفر قاسم التي لم يكن عدد سكانها يتجاوز الألفي نسمة في ذلك الحين.

حاولت حكومة بن غوريون التكتم على المجزرة وإخفاء وقائعها عن اليهود خاصة. إلا أن المعلومات التي بدأت تتسرب عن بشاعة ما حدث (ولعل ذلك بهدف دفع عرب المثلث إلى الرحيل) اضطرت الحكومة إلى إصدار بيان حول الحادث في ١٩٥٦/١١/١١ جاء فيه أن نظام منع التجول قد فرض في عدد من القرى العربية على الحدود الشرقية (اثر تصاعد عمليات الفدائيين) ونيط تنفيذ ذلك بوحدة من حرس الحدود. وقد تقيد أهالي القرى بنظام منع التجول الذي تقرر من الساعة ١٧ مساء إلى الساعة ٦ صباحاً. وفي بعض القرى عاد بعض السكان إلى بيوتهم بعد البدء بساعات منع التجول فأصيبوا على أيدي حرس الحدود. وحين علم رئيس الحكومة بالأمر قام في يوم ١٩٥٦/١١/١١ بتعين لجنة تحقيق لاستيضاح ظروف الحوادث في القرى يوم ١٩٥٦/١٠/٢٩ ومعرفة مدى مسؤولية رجال حرس الحدود ضابطاً وعرفاء وعساكر وما إذا كان من الواجب إحالتهم على المحاكمة وبيان التعويضات التي على الحكومة أن تدفعا للعائلات التي تضررت.

الممسوحه ضوئيا بـ CamScanner

وأضاف البيان أن اللجنة توصلت إلى قرار بإحالة قائد وحدة حرس الحدود وعدد من مرؤوسيه الذين نفذوا أمراً غير قانوني إلى المحكمة العسكرية، وأن الحكومة قررت دفع مبلغ فوري مقداره ألف ليرة إسرائيلية لكل عائلة متضررة.

وقد استطاع عضوا الكنيست* توفيق طوبي ومار فلنر أن يخترقا الحصار المفروض على القرية فأخلاها يوم ١٩٥٦/١١/٢٠ ونقلا أخبار المذبحة إلى أوري أفنيري (صحفي إسرائيلي وعضو سابق في الكنيست ومؤسس حركة القوة الجديدة .(وبدأت الحملة الإعلامية التي تمخضت عن عقد جلسة الكنيست استمرت ١٢ دقيقة حاول فيها توفيق طوبي فضح الجريمة، ولكنه قوطع بصرخات أعضاء الكنيست.

أما المجرمون الذين نفذوا المذبحة البشعة وأصدروا الأوامر للقيام بها فقد استمرت محاكمتهم قرابة العامين. وفي ١٩٥٨/١٠/١٦ صدرت الأحكام التالية بحقهم.

حكم على الرائد شموئيل ملينكي بالسجن ١٧ عاماً، وعلى غبرائييل دهان وشالوم عوفر بالسجن ١٥ عاماً بتهمة الاشتراك في قتل ٤٣ عربياً. وأما الجنود الآخرون فحكموا بالسجن لمدة ٨ سنوات بتهمة قتل ٢٢ عربياً.

إلا أن العقوبات لم تبق كما هي، فقد قررت محكمة الاستئناف تفيفها فأصبحت 14عاماً لملينكي و١٠ أعوام لدهان و٩ لعوفر، ثم جاء دور رئيس الأركان فخفض الأحكام عند مصادقته عليها إلى ١٠ أعوام لملينكي و٨ لعوفر و٤ سنوات لسائر القتلة. ثم جاء دور رئيس الدولة الذي خفض الأحكام إلى ٥ أعوام لكل من ملينكي وعوفر ودهان. وأخيراً جاء دور لجنة اطلاق سراح المسجونين فساهمت بنصيبها وأمرت بتخفيض الثلث من مدة سجن كل واحد من المحكوم عليهم. وهكذا أطلق سراح آخر واحد منهم في مطلع عام ١٩٦٠، أي بعد مرور ثلاثة أعوام ونصف على المذبحة.

أما العقيد يسخار شدمي الذي كان صاحب الأمر الأول في هذه المذبحة فقد قدم الى المحاكمة في مطلع عام ١٩٥٩ وكانت عقوبته التوبيخ ودفع غرامة مقدارها قرش إسرائيلي واحد.

وقد اعتقدت حكومة بن غوريون أنها بهذه المحاكمة الصورية لشدمي استطاعت أن تنفي مسؤوليته عن هذه الجريمة وتنفض عن نفسها بشاعتها ناسية أن التاريخ سيظل يجعل (إسرائيل) برمتها عارها.

الممسوحه ضوئيا بـ CamScanner